

شروط وأحكام عقد الخدمات المصرفية

أولاً- الشروط والأحكام العامة

تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر طبقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة و عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ولوائح وتعليمات المصرف المركزي وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وأحكام الشريعة الإسلامية الفراء ، ويعتبر النص باللغة العربية هو المعتمد في حال حدوث اختلاف بين النسخين العربي والإنكليزي.

وحيث إن التعامل يرغب في التعامل مع بنك دبي الإسلامي وذلك بقصد فتح حساب أو الحصول على خدمة مصرفية، وحيث إن البنك قد وافق على ذلك فقد اتفق الطرفان على الشروط والأحكام العامة التالية:

- التعاريف:** يكون للكلمات التالية أيها المعاني الموضحة قرين كل منها:
 - البنك:** بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع.) أو أي من فروعها العاملة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.
 - المتعامل:** الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحتفظ بحساب أو حسابات بمختلف أنواعه/أنواعها لدى بنك دبي الإسلامي.
 - البطاقة:** بطاقة فيزا إلكترون أو أية بطاقة أخرى يصدرها بنك دبي الإسلامي.
 - المعاملات المصرفية:** وتشمل عقود فتح الحساب الجاري والادخاري والودعية الاستثمارية، وكل أنواع الحسابات الأخرى الخاصة بتقيد الأموال في الحساب الدائن أو المدين أو تحويل هذه الأموال إضافة إلى الخدمات والمنتجات الأخرى التي يقدمها البنك عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات المصرفية المتعارف عليها لدى البنوك الإسلامية.
 - رقم التعريف الشخصي:** (بي أي إن PIN) : يقصد به الكلمة السرية و/أو الرقم السري الذي يتألف من مدلول الفبائي أو رقمي يمنحه البنك للمتعامل للوصول إلى الخدمات المقدمة عبر الخدمة المصرفية الإلكترونية (أي بي إس / EBS) و/أو إجراء معاملاته المصرفية من خلال أجهزة الصراف الآلي أو إجراء أية معاملات مصرفية أخرى تتطلب ذلك الرقم بما فيها خدمة البنك الناطق، وتقع على المتعامل مسؤولية المحافظة على سرية وخصوصية جميع هذه الأرقام.
 - نقاط البيع:** الأجهزة المتخصصة عند مواقع البيع والخدمات التي تقبل البطاقة.
 - أوزان الاستثمار:** هي نقاط تمنح لكل مبلغ مستثمر حسب قيمة ومدة استثماره.
 - يوم العمل:** يقصد به أي يوم غير يوم الجمعة أو أي يوم عطلة رسمية في دبي.
 - تعريف الضريبة:** الضريبة تعني أي زكاة أو ضريبة أو مكوس أو ضريبة واردة أو عائد أو أي رسوم أخرى أو اقتطاع ذي طبيعة مماثلة أو أي ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة مماثلة أخرى.
 - تعريف ضريبة القيمة المضافة:** ويقصد بها أي ضريبة قيمة المضافة أو ما شابهها من ضريبة استهلاكية وذلك وفقاً لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وأي لوائح وقرارات تصدر تنفيذاً له وحسبما يتم تعديله من وقت لآخر.
- رقم الحساب:** يخصص البنك رقماً موحداً لكل متعامل لإجراء كافة معاملاته مع البنك، وما لم يحدد المتعامل نوع الحساب وفرع البنك تسجل المعاملات على حسابه الجاري في الفرع الذي استلم العاملة، ويتحمل المتعامل مسؤولية إنشاء رقم حسابه لأي طرف ثالث.
- نموذج التوقيع:** يعتبر نموذج توقيع المتعامل المسجل لدى البنك، أساساً للتعامل على حساباته ويظل سارياً ما لم يعدل أو يلغ، ولايسري التعديل أو الإلغاء إلا في يوم العمل التالي لاستلام الفرع المفتوح به الحساب لطلب التعديل أو الإلغاء.
- تغيير الاسم:** إذا أراد المتعامل تغيير اسمه لأي سبب فعليه تقديم سند من الجهة المختصة تحمل الموافقة على تعديل الاسم، وفي هذه الحالة فإن للبنك الحق برفض أو اعتماد وصرف كافة الشيكات وأوامر الدفع وكافة المستندات الصادرة بالاسم القديم دون أدنى مسؤولية على البنك.
- الإيداعات:** يقبل البنك الإيداعات من المتعامل نقداً أو بالطرق المتعارف عليها مصرفياً، ويجوز للبنك قبول إيداعات الغير في حسابات المتعامل دون أدنى مسؤولية على البنك. وفي حالة تم إيداع أي مبلغ في حساب المتعامل عن طريق تحويل مصرفي أو غيره وتبين سواء من قبل المصرف الذي قام بتحويل المبلغ أو أي جهات أخرى داخل أو خارج البنك بوجود جريمة أو شبهة بوجود جريمة - وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة أو قوانين دولة المصرف الذي قام بالتحويل أو أي قانون آخر- تتعلق بالمبلغ المودع فإن البنك سوف يقوم بالحجز على المبلغ المحول والتصرف فيه وفقاً لتعليمات المصرف المركزي والسلطات ذات الصلة بدولة الإمارات العربية المتحدة دون أدنى مسؤولية على البنك، وفي حالة طلب المصرف الذي قام بتحويل المبلغ رد المبلغ المودع فإن البنك سوف يقوم برده، ويوافق المتعامل بأن البنك لن يكون مسؤولاً عن حجز المبلغ المذكور أو التصرف فيه وفق ما ذكر أعلاه.
- السحوبات:** يتم السحب من حسابات المتعامل عن طريق أوامر صادرة منه تكون مقبولة لدى البنك أو بواسطة نقاط البيع.
- التحصيل:**
 - للبنك الحق في رفض أو قبول تحصيل الأوراق التجارية المقدمة من المتعامل.
 - يقوم البنك بتحصيل الأوراق التجارية نيابة عن المتعامل وفقاً للأعراف المصرفية الإسلامية السائدة دون أدنى مسؤولية على البنك وذلك في حالة عدم تحصيل تلك الأوراق.
 - لا يسمح بسحب قيمة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل إلا بعد تحصيلها.
- رسوم وعمولات الخدمات المصرفية:** للبنك، ودون الرجوع إلى المتعامل، خصم أية مصروفات أو رسوم أو التزامات مستحقة أو عمولات مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها للمتعامل، وفق لوائح الرسوم والعمولات المصرفية المعتمدة من البنك.
- الضمانات:** للبنك أن يضع يده على جميع الضمانات والممتلكات التي يحتفظ بها البنك باسم المتعامل لئلا يسهل سداد أية مبالغ مستحقة للبنك على المتعامل.
- المقاصة:** يوافق المتعامل على أن يقوم البنك، في أي وقت ودون إشعار مسبق للمتعامل، بتجميد أو إجراء المقاصة أو تحويل أية مبالغ بين حسابات المتعامل أياً كان نوعها أو مسمياتها منفردة و/أو مشتركة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية بسعر الصرف في ذلك اليوم، بحيث يضمن كل حساب منها الحسابات الأخرى مجتمعة أو منفردة وذلك لتسوية أية مديونيات على المتعامل أو مكفوليته تجاه البنك
- الحسابات بالعمولات الأجنبية:**
 - للمتعامل أن يفتح حسابات بالعملة الأجنبية بعد موافقة البنك.
 - لا يتم التعامل في هذه الحسابات إلا بواسطة الشيكات المصرفية أو الحوالات وبنفس عملة الحساب.
 - للمتعامل الإيداع / السحب بالعملة المحلية (الدرهم) حسب سعر الصرف في ذلك اليوم.
 - للمتعامل التحويل الداخلي من حساباته بالعملة الأجنبية إلى حساباته بالعملة المحلية أو العكس بسعر الصرف في ذلك اليوم.
 - يقر المتعامل بعدم مسؤولية البنك عن أية خسارة صرف يتكبدها بشأن تحويل/نقل الرصيد من حساباته بالعملة الأجنبية إلى حسابه بعملة أخرى.
- حوالات التلكس/نظام السويفيت/الشيكات المصرفية:**
 - يقوم البنك بدفع القيمة الفعلية لحوالات التلكس والسويفيت والشيكات المصرفية المستلمة لصالح المتعامل، وذلك بعد استيفاء رسوم وعمولات البنك.
 - يوافق المتعامل بأن شراء البنك لشيك مصرفي (بالعملة الأجنبية) صادر من البنك في وقت سابق بناءً على طلب المتعامل يكون حسب تقدير البنك وبسعر صرف يوم الشراء، وذلك بعد استيفاء رسوم وعمولات البنك.
 - يقوم البنك بإيداع جميع الحوالات للمتعامل في حساباته بعملة تلك الحسابات، ويكون الإيداع بسعر الصرف في نفس اليوم.
 - البنك غير مسؤول عن أي تصرف أو تقصير أو خطأ أو تأخير في التحويل من قبل أي بنك مراسل أو البنك الذي يقوم بالدفع، وقرر المتعامل بعدم مسؤولية البنك عن ذلك ويلتزم بتعويضه عن جميع الخسائر والأضرار الفعلية والمصرفية المتكبدة في ما يتعلق بأي شيك مصرفي صادر من البنك أو أية حوالات تمت بناءً على تعليمات صادرة من المتعامل.
 - للبنك الحق في رفض دفع قيمة أي شيك مصرفي أو حوالة إذا كان اسم المستفيد و/أو رقم حسابه غير مطابق لسجلات البنك أو لأي سبب آخر.
- كشوف الحسابات:**
 - يتم تزويد المتعامل بالإشعارات وكشوف الحسابات (حسب طلبه أو بقرار من البنك) ولن يقبل البنك أي اعتراض من المتعامل على ما جاء في الكشوف/الكشوفات والإشعارات/الإشعارات المذكورة بعد مضي ١٥ (خمس عشرة) يوماً من تاريخ إرسال الإشعار أو كشف الحساب و/أو كشف الحساب الإلكتروني، ويعتبر الكشوف والإشعارات صحيحة ومقبولة من قبل المتعامل.
 - ب المتعامل وعلى نفقته طلب نسخة إضافية من كشوف الحسابات.
 - ج للبنك أن يتوقف عن إرسال الإشعارات أو كشوف الحسابات إذا أعيدت إلى البنك بدون استلام ولن يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي ضرر ينشأ نتيجة لذلك.
- التعليمات المستديمة:** يقبل البنك تنفيذ أية تعليمات مستديمة من المتعامل بشرط أن يكون لديه رصيد كاف في حسابه لتنفيذ تلك التعليمات، ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو خطأ في الإرسال أو خطأ من قبل البنك الذي يقوم بالدفع أو مراسليه، وقرر المتعامل بعدم مسؤولية البنك عن ذلك، ويلتزم بتعويضه ضد الخسائر والأضرار الفعلية والمصرفية المتكبدة نتيجة لتفويض التعليمات المستديمة للمتعامل.
- التعامل بالفاكس:** إذا أصدر المتعامل تعليماته إلى البنك عبر الفاكس أو الهاتف، يكون للبنك الحق في متابعة تنفيذها أو رفضها، ولا يكون البنك ملزماً في الحصول على تأكيد صحة تلك التعليمات، وقرر المتعامل بعدم مسؤولية البنك عن ذلك، ويلتزم المتعامل بتعويض البنك ضد الخسائر والأضرار والمصرفية المتكبدة نتيجة لتلك التعليمات التي أصدرها أو يفهم أنها صادرة من المتعامل، ويوافق المتعامل على عدم مسؤولية البنك عن أية أخطاء في الإرسال، وفي حالة رغبة المتعامل طلب هذه الخدمة فعليه تعبئة وتوقيع النموذج المخصص لذلك، وللبنك رفض طلب المتعامل.
- الإتلاف:** للبنك الحق في إتلاف دفاتر الشيكات/بطاقات الإلكتروني/أرقام التعريف الشخصية وذلك في حالة عدم استلامها من قبل المتعامل بعد مرور شهر (على الأكثر) من تاريخ إصدارها، وعلى المتعامل تقديم طلب جديد ودفع الرسوم المقررة لإعادة إصدار أي من هذه الخدمات.
- حساب القصر:** لا يفتح البنك حساباً جارياً للقصر، ويجوز فتح حساب ادخار/ وديعة استثمارية للقاصر وذلك بتوقيع والده أو جده الصحيح في حالة وفاة والده أو الوصي عليه بموجب حكم الوصاية، وذلك حتى يبلغ القاصر السن القانوني أو يأذن له وليه حيث يحق له تسلم أمواله أو إدارة حسابه ، أما في حالة القاصر تحت الوصاية فيجب إحضار قرار أو حكم من المحكمة المختصة برفع الوصاية لإدارة حسابه بنفسه.
- المتعاملون المكفوفون/الأميون:** على المتعامل المكفوف/الأمي إجراء معاملته أمام الموظف المختص في البنك، وذلك باستخدام البصمة والختم (إن وجد) وحرصاً على مصالح المتعامل المكفوف/الأمي لا يصدر البنك لهم دفاتر شيكات أو بطاقة إلكترون أو خدمة البنك الناطق، إلا بواسطة وكيل رسمي.
- تعديل القيود:** في حالة وجود خطأ في القيود يعتبر أي تعديل أو تصحيح في القيود موقع من قبل البنك نافذاً وصحيحاً ولا يجوز للمتعامل المطالبة بقيمة الإيداعات الخاطئة في حسابه ويعتبر توقيعه على هذه الشروط والأحكام بمثابة تفويض للبنك لإجراء قيود التصحيح وتسجيلها على حسابه، وقرر المتعامل بحق البنك في الرجوع عليه بالمبالغ المدفوعة له بطريق الخطأ مع التزامه بسدادها بالطريقة والأسلوب وفي التواريخ التي يحددها له البنك، وذلك دون معارضة أو اعتبار لمضي أي فترة زمنية على حصول الخطأ في القيد.
- سجلات البنك:** تعتبر سجلات البنك ومستنداته دليلاً على صحة رصيد المتعامل، وإذا ادعى المتعامل غير ذلك فإن عليه عبء إثبات ما يدعيه.
- زكاة الأموال:** المتعامل مسؤول عن إخراج زكاة أمواله، ما لم يكلف البنك خطياً بإخراجها نيابة عنه.
- المسؤولية:** جميع المعاملات التي يقوم بها البنك بناءً على تعليمات المتعامل تكون على نفقة المتعامل وعلى مسؤوليته ولا يكون البنك مسؤولاً إذا انخفضت قيمة المبالغ المضافة إلى حساب المتعامل بسبب الرسوم أو انخفاض القيمة ولا يتحمل البنك مسؤولية عدم تمكن المتعامل من صرف أمواله بسبب أية قيود صادرة من الجهات الرسمية المختصة.

٢٣. **وفاة المتعامل:** في حالة وفاة المتعامل يتم تجميد الحساب، ولا تصرف أية مبالغ موجودة باسمه لدى البنك لورثته أو وكلائهم إلا بطلب رسمي من المحكمة المختصة بوجه للبنك، ولا يكون البنك ملزماً بتجميد حساب إلا من تاريخ إخطاره بالوفاة بكتاب رسمي.
٢٤. **إغلاق الحسابات:** للبنك غلق حساب المتعامل في أي وقت بدون إبداء الأسباب، وفي هذه الحالة تنتهي مسؤولية البنك أمام المتعامل بإصدار وإرسال شيك بمبلغ الرصيد الموجود بالحساب عن طريق البريد على عنوان المتعامل، ويقر المتعامل بالالتزام التام بدفع أي مبالغ مستحقة للبنك فور استلام المتعامل إشعار البنك بإغلاق الحساب.
٢٥. **التعديل:** للبنك تعديل شروط وأحكام تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت مع إخطار المتعامل بإشعار عام بوضع فروع البنك ويكون المتعامل بعد ذلك ملزماً بتلك التعديلات. أما عقود الإيداع (الادخار الاستثماري الودائع الإستثمارية) فلا يجوز تعديلها أثناء سريانها إلا بإعلام المتعامل بإشعار كتابي على عنوانه المين بالبنك وإشعار عام بوضع فروع البنك وإذا لم يستلم البنك اعتراض المتعامل خلال خمسة عشر يوماً يعتبر المتعامل موافقاً على التعديل ويسري التعديل على تجديد الوديعة إذا أخطر البنك المتعامل بالتعديل قبل انتهاء مدة الوديعة.
٢٦. **العنوان:**
- جميع الإخطارات أو المراسلات التي توجه للبنك يجب أن تكون مكتوبة وان ترسل إلى عنوان البنك الذي يوجد فيه حساب المتعامل أو عنوان المركز الرئيس .
 - توجه الإخطارات أو المراسلات إلى المتعامل إلى عنوانه لدى البنك.
٢٧. **تحديث بيانات الحساب:**
- أ يلتزم المتعامل بتحديث قاعدة معلومات الحساب المحتفظ به في البنك مثل بطاقات الهوية، الرخص التجارية، جوازات السفر وتجديد الإقامة أو أي مستندات أخرى في كل وقت يتم تجديدها أو استبدالها.
- ب يجب تحديث البيانات الخاصة بحسابات القصر من قبل والد القاصر أو جده الصحيح في حالة وفاة الوالد أو الوصي بموجب حكم الوصاية ، وإخطار البنك في كل حالة يكمل فيها القاصر السن القانونية والإفان للبنك الحق في تجميد الحساب لحين اكتمال تحديث البيانات.
- ج بالنسبة للحسابات المفتوحة بموجب موافقات أو خطابات رسمية مثل الحسابات الحكومية وحسابات السفارات أو/ والمنظمات الدولية ومثيلاتها أو بموجب تراخيص وسجلات مفتوحة المدة مثل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والمدارس الخاصة فإنه يتوجب تحديث قاعدة معلومات الحساب في كل وقت يتم تجديدها أو استبدالها.
- د في جميع الأحوال فإن المتعامل يلتزم وحده بتحمل كافة التبعات التي قد تترتب نتيجة لعدم التزام المتعامل بتحديث بياناته وفقاً لما تقدم ولا يُعد البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن تمويض المتعامل أو الغير عن أية أضرار قد تنتج عن ذلك.
٢٨. **تجميد الحسابات:** يحق للبنك تجميد الحساب بسبب انقضاء صلاحيه مستند الهوية، أو بسبب بلوغ القاصر السن القانوني أو في حالة عدم قيام المتعامل بتحديث بياناته ومعلوماته الشخصية وعنوانه ومصادر دخله وتوقيعه وأية معلومات أخرى وذلك دون أدنى مسؤولية على البنك.
- أ يقر المتعامل ويوافق ويسمح للبنك في أي وقت وبدون إشعار مسبق بتجديد و/ حجز الأرصدة المدينة في أي من حسابات العميل مع البنك أو أي حسابات أخرى مرتبطة بها في أي وقت يراه (البنك) ضرورياً مع أو بدون امر من المحكمة لهذا الغرض ويقر بأنه يسمح ل(البنك) بال حجز على أي مبالغ تتعلق بسداد أي تسهيلات تمويلية. وفي الحالات التي يطبق البنك الحجز مسبقاً على المبالغ المستحقة يعفي (المتعامل) بموجبه البنك عن أي مسؤولية عن ضرر في هذا الصدد.
- تقديداً للشك يعنى (المتعامل) البنك أعضاء مجلس إدارته ، مساهميه ، مديره و الموظفين والممثلين له ويتنازل عن أي حقوق قد تنشأ (للممثل) بموجب القانون في مواجهة البنك ، أعضاء مجلس إدارته ، المساهمين ، المديرين والموظفين وممثليه وتتعلق بأي أضرار تعرض لها العميل بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لهذا التجميد / الحجز على النحو المبين اعلاه.
٢٩. **التنازل الاختياري عن ممارسة الحق:** لا يفسر عدم قيام البنك في أي وقت بالمطالبة بالتنفيذ التام أو التأجيل لأي من الشروط أو الالتزامات الواردة في هذه الشروط والأحكام على أنه تنازل عن ذلك الحق أو التخلي عن التنفيذ التام في أي وقت لاحق.
٣٠. **أنا/نحن نفوض، نؤكد ونوافق أن البنك (لمزيد من التوضيح وتجنباً للشك والظن؛ يقصد بالبنك هنا بنك دبي الاسلامي ش.م.ع. فروع داخل الدولة وخارجها، الشركات المملوكة له، الشركات التابعة له، مكاتب التمثيل، وكلائهم وأي طرف ثالث تم اختياره/ اختيارهم من قبلهم أو من قبلي/ قبلنا) مخول وله الصلاحيه والسلطة بالنيابة عني/عنا بالتأكد من أية معلومات بخصوص هذا الطلب من أية مصادر يراها مناسبة (وذلك على سبيل المثال أي جهة محلية أو دولية أو أي جهة ائتمان أو أي شخص أو كيان آخر يحتفظ بهذه المعلومات) و/أو تقديم هذه المعلومات لأي جهة محلية أو دولية، وكيل خدمات أو أي شخص أو كيان آخر وذلك لغرض تقديم أي منتج أو خدمة لي/ لنا بخصوص هذا الطلب (بما في ذلك معالجة البيانات) أو إعطاء المعلومات لأي شخص ثالث على سبيل المثال لا الحصر مزودي خدمات التأمين، وذلك لغايات ضمان وتعويض البنك ضد جميع الخسائر التي يمكن للبنك التعرض لها نتيجة وليس حصراً لأي اهمال، تواطؤ، تزوير، تزييف، مسؤولية الطرف الثالث، ضرر في الممتلكات و/أو أي ضرر مادي آخر.**
٣١. **أفوض / نفوض البنك بالاتصال / الاتصال بي / بنا من خلال جميع وسائل الإتصال المتاحة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، إرسال رسائل البريد الإلكتروني والبيانات والرسائل النصية القصيرة والهاتف والزيارات والحملات والاتصال الاجتماعي. يشمل هذا النوع من الاتصالات تسويق المنتجات / الخدمات الحالية أو الترويج لمنتجات / خدمات مالية جديدة.**

ثانياً- الشروط والأحكام الخاصة

١. حساب خامد:

١. يتم تصنيف أي حساب فردي يحتفظ به المتعامل كحساب "خامد" في الحالات التالية :
 - أ. لم يجر عليه أي معاملات مالية (عمليات سحب أو إيداع باستثناء المعاملات التي أجراها البنك (مثل الأرباح والرسوم التي تم إدراجها بواسطة النظام أو يدوياً) لمدة عام واحد ولم يتم تجميد الحساب بناءً على تعليمات الهيئات التنظيمية.
 - ب. لم يتم تحديث نموذج أعرف متعاملك KYC الخاص بالمتعامل لمدة عام واحد على الأقل.
 - ج. لم يتم تحديث معلومات بطاقة الهوية الإماراتية / جواز السفر الخاصة بالمتعامل لمدة عام واحد على الأقل و
 - د. وليس لدى المتعامل أية أصول قائمة لدى البنك.
٢. يتم تصنيف الحسابات المشتركة على أنها "خامدة" إذا لم تكن هناك معاملات مالية (عمليات سحب أو إيداع) ، باستثناء المعاملات التي أجراها البنك (مثل الأرباح والرسوم التي تم إدراجها بواسطة النظام أو يدوياً) لمدة عام واحد ولم يتم تجميد الحساب بناءً على تعليمات الهيئات التنظيمية.
٣. بالنسبة الى الحسابات التي تم تصنيفها على أنها "خامدة" ولبنك في هذه الحالة حق رفض الخصم من الحساب بما في ذلك الشيكات والتحويلات الصادرة أو أية أوراق تجارية أخرى. ويتحمل المتعامل كامل المسؤولية عن أية نتائج أو مطالبات أو إجراءات قانونية أو خسائر متعلقة بمثل ذلك التصرف ويقر بعدم مسؤولية البنك عن ذلك في جميع الأحوال وعلى المتعامل الحضور للبنك وتقديم طلب لاعادة تشغيل أو إغلاق الحساب
٤. يتم رفض أي طلبات مقدمة من المتعامل لإصدار شهادات أو خطابات، أيًا كان نوعها ، إذا كانت حساباته/ حساباتها لدى البنك لا تزال "خامدة" ، ما لم يتم تزويد البنك بطلب كتابي من قبل إحدى المحاكم المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٥. بالنسبة للحسابات المصنفة على أنها "خامدة" ، لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر (بعد إرسال إشعار للمتعاملك بذلك) من تاريخ آخر معاملة (مالية أو غير مالية) ، يتم وضع رصيد الحساب تحت فئة " سجل الحسابات الخامدة " لدى البنك. علاوة على ذلك ، سيعتبر عنوان المتعامل مجهولاً/غير معروف ، إذا لم يرد المتعامل على إشعار البنك من خلال إجراء أي معاملات خلال ٣ ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار.
٦. بالنسبة للحسابات المصنفة على أنها "خامدة" ، لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر معاملة (مالية أو غير مالية) ، يتم تحويل رصيد الحساب إلى "حساب الأرصدة غير المطالب بها - الحسابات الخامدة" لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. سيتم خصم الرسوم المستحقة إن كانت، قبل تحويل مبلغ الرصيد الصافي للحساب الخامد إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
٧. تستمر الأرباح على الحسابات / الودائع المستحقة للربح بالاستحقاق حسب النسب المعلنه بموجب الشروط المتفق عليها بين المتعامل والبنك حتى تاريخ تحويل المبالغ غير المطالب بها إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة .
٨. يتم إغلاق الحسابات التي تم تحويل الرصيد فيها إلى "حساب الأرصدة غير المطالب بها - الحسابات الخامدة" لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
٩. يحق للمتعاملك المطالبة برصيد حسابه الخامد و/ أو المبلغ غير المطالب به والمحتفظ به لدى البنك بالعملة الأصلية فقط، وذلك بعد تفعيل الحساب الخامد طبقاً للإجراءات المتبعة حالياً.
١٠. يتعين على المتعامل زيارة الفرع شخصياً لتفعيل الحساب بعد موافقة مدير الفرع. يتم التحقق من هوية العميل كما يتم تحديث بيانات الاتصال ، نموذج أعرف متعاملك KYC، نموذج قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية / FATCA ونموذج نظام التقارير المشترك CRS والنماذج المطلوبة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. علماً بأن التوكيل القانوني لن يقبل لتفعيل الحسابات الشخصية.
١١. يتم إزالة تصنيف المتعامل وجميع الحسابات الفردية الخاصة به/بها والمصنفة كـ "خامد" عند قيام المتعامل بإزالة وضعية الخمود لديه / لديها من خلال عملية إزالة الخمود. تفعيل الخمود يشمل جميع الحسابات الفردية للمتعاملك أي الملف التعريفي الخاص به/بها (CIF)
١٢. بمجرد تصنيف الحساب كـ "خامد" لن يتم إصدار كشف حساب إلكتروني أو ورقية ، إلا أن المتعامل لن يستبعد من المراسلات البنكية الروتينية الأخرى.
١٣. يحق للمتعاملك طلب رصيد حسابه / حسابها الخامد و/أو المبلغ غير المطالب به الذي تم تحويله إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالعملة المحلية فقط ، حيث يتم تسديده بعد تسلم المبالغ من المصرف المركزي. تعتبر هذه المبالغ الرصيد النهائي للمتعاملك.
١٤. يتم تصنيف الشيكات المصرفية ، والحالات البنكية أو أدونات الصرف النقدي بناءً على طلب المتعامل كـ " مبلغ غير مطالب به" في حال عدم مطالبة المستفيد لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ الإصدار.
١٥. المبالغ التي تظل مصنفة كـ "غير مطالب بها" لمدة ٣ أشهر بعد إرسال إشعار إلى المصدر/ الطالب ، يتم تحويلها إلى حساب الاستاد العام GL الداخلي للبنك (أي "حساب الأرصدة غير المطالب بها") .
١٦. المبالغ التي تظل مصنفة كـ "غير مطالب بها" لمدة ٤ سنوات ، يتم تحويلها إلى "حسابات الأرصدة غير المطالب بها - الحسابات الخامدة" لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
١٧. يتم تحويل مبالغ / أرصدة العملات الأجنبية إلى العملة المحلية قبل تحويلها إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويكون سعر الصرف حسب أسعار البنك للصرف إلى المتعاملين المنشورة بتاريخ التحويل.
١٨. لا يصح للمتعاملك المحتفظ بحساب خامد لتنفيذ الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المتحرك أو القنوات الإلكترونية الأخرى ، سيتم إعطاء صلاحية الدخول لهذه الخدمات في حال قيام المتعامل بتفعيل الحساب. لن يتم فرض رسوم على حساب المتعامل للخدمات غير المتاحة .
١٩. يتم تصنيف "حسابات الودائع الثابتة المجددة تلقائياً" على أنها "غير مفعلة" مؤهلة للخمود" في حال عدم قيام المتعامل بأي معاملة مالية على الوديعة الثابتة و/ أو حساب توفير الحساب الجاري CASA لمدة سنة واحدة (اعتباراً من تاريخ الاستحقاق الأول للوديعة الثابتة) ولم يتم إغلاق الحساب بناءً على تعليمات الهيئات التنظيمية (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، المحكمة... الخ).

٢٠. يتم إلغاء تصنيف "حسابات الودائع الثابتة المجددة تلقائياً" المصنفة كـ "غير مفعلة: مؤهلة للخمود" في حال قيام صاحب الحساب بإجراء معاملة مالية على الوديعة الثابتة و/ أو حساب توفير الحساب الجاري CASA قبل وضع إشارة "خامد" على الحساب.
٢١. يتم تصنيف صناديق الأمانات المستأجرة من المتعامل كـ "غير مطالب بها" في الحالات التالية:
- (أ) إذا تم تصنيف المتعامل المعني كـ "خامد" ، و
- (ب) إذا لم يسدد المتعامل رسوم صناديق الأمانات المستحقة لفترة تتجاوز ٣ سنوات ، و
- (ج) إذا لم يتلق البنك جواباً من المتعامل مستأجر صندوق الأمانات، أو إذا قام المتعامل باتخاذ ترتيبات بديلة لصناديق الأمانات.
٢٢. بالنسبة لصناديق الأمانات المصنفة كـ "غير مطالب بها" مدة ٣ أشهر بعد إرسال إشعار إلى المتعامل ، سيقيم البنك بتقديم طلب للمحكمة لتعيين شخص للإشراف على فتح الصندوق والتوجيه بشأن كيفية التصرف في المحتويات التي يتم العثور عليها في الصندوق ، أو تعيين حارس قضائي.

٢. الحساب الجاري:

- أ. التعريف: هو فرض حسن تحت الطلب و تطبيق عليه أحكام القرض من وجوب الضمان و رد المثل، ولا يشارك في أرباح الاستثمار ولا يتحمل مخاطره.
- ب. الأشخاص الذين يحق لهم فتح حساب جارٍ: يحق لأي شخص فتح حساب جارٍ إذا كان مواطناً أو مقيماً بدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لضوابط وتعليمات المصرف المركزي وهذه الشروط والأحكام .
- ج. رسوم صيانة: إذا قل رصيد الحساب الجاري عن مبلغ معين تحدده إدارة البنك من وقت لآخر، فللبنك فرض رسوم نظير صيانة الحساب، يتم الإعلان عنها بفروع البنك.
- د. دفتر الشيكات:
١. على المتعامل المحافظة على دفتر شيكاته وتحمل كامل المسؤولية عن ذلك.
 ٢. للبنك الحق في الامتناع عن إصدار دفتر شيكات للمتعامل دون إبداء الأسباب.
 ٣. على المتعامل كتابة الشيك إما باللغة العربية أو الإنجليزية، ولا يقبل البنك صرف شيكات مدونة بلغات أخرى.
 ٤. للبنك الحق في رفض الوفاء بقيمة الشيكات المسحوبة على حساب المتعامل إذا لم يف بها رصيده، حتى لو كانت له حسابات أخرى دائنة، مالم يفوض المتعامل البنك خطياً في تغطية مبالغ الشيكات أو أية مسحوبات أخرى من حساباته الجارية الأخرى أو حساباته / حساباته الادخارية لدى البنك.
 ٥. يحق للبنك الوفاء بقيمة الشيكات أو الأوراق التجارية الأخرى المسحوبة على الحساب الجاري للمتعامل، حتى ولو تسبب ذلك في كشف الحساب، ويلتزم المتعامل بسداد كافة المبالغ المستحقة بحسابه المكشوف كلما طلب البنك ذلك.
 ٦. للبنك الحق في الامتناع عن صرف أوامر الدفع أو الشيكات الخطية المكتوبة على غير نماذج البنك، دون أدنى مسؤولية على البنك.
- هـ. طلبات إيقاف الدفع: تعليمات المتعامل لإيقاف صرف شيكات صادرة عنه غير ملزمة للبنك إلا في نطاق القوانين والنظم المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢. حساب ودائع الادخار الاستثماري:

- أ. التعريف: هو وديعة غير محددة المدة يفوض فيها المودع (رب المال) البنك (المضارب) في استثمارها على أساس عقد المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
- ب. لا يصدر البنك دفتر الشيكات لأصحاب حسابات الادخار الاستثماري ولا يجوز للمتعامل إصدار أوامر دفع خطية على هذا الحساب.
- ج. السحب: يجوز للمتعامل أن يسحب من حسابه مرة واحدة خلال الشهر، ولا يشارك المبلغ المسحوب في الاستثمار خلال الشهر، كما لا يشارك الرصيد كله في الاستثمار خلال الشهر الذي تتجاوز فيه مرات السحب أكثر من مرة.
- د. المبلغ المستثمر: يحدد البنك من وقت لآخر الحد الأدنى والأعلى للمبلغ المستثمر .
- هـ. احتساب الأرباح: تبدأ مشاركة المبالغ المستثمرة في الأرباح اعتباراً من بداية الشهر الميلادي التالي لشهر الإيداع أما المبالغ المودعة في اليوم الأول فتشارك اعتباراً من نفس اليوم.
- و. المشاركة في الأرباح: تستثمر أموال حساب ودائع الادخار الاستثماري وحسابات الودائع الاستثمارية المطلقة وفقاً لأسس المضاربة المطلقة في الوعاء الاستثماري المشترك بين المودعين والمساهمين، يستثمر البنك أرصدة حسابات الادخار الاستثماري وفقاً لأوزان يتم الإعلان عنها وعرضها بفروع البنك.
- ز. إذا قل المبلغ المودع بحساب الادخار الاستثماري عن حد معين تحدده إدارة البنك، يتم الإعلان عنه وعرضه بفروع البنك فإن حسابات ودائع الادخار الاستثماري تعامل معاملة الحساب الجاري وتطبق عليها أحكامه (من حيث كونه قرض حسن تحت الطلب ووجوب الضمان و رد المثل ولا يشارك في أرباح الاستثمار ولا يتحمل مخاطره) ، وعندها تخضع للرسوم التي تفرض على الحسابات الجارية.
- ح. توزيع الأرباح: يتم توزيع صافي أرباح الوعاء الاستثماري المشترك بين المساهمين والمودعين وفقاً لأوزان الأموال المستثمرة لكل منهم ويستحق البنك بصفته مضارباً نسبة من صافي ربح المودعين يتم الإعلان عنها وعرضها بفروع البنك.
- ط. إذا تطلبت ظروف الاستثمار تغيير أوزان استثمار أرصدة حسابات الادخار الاستثماري أو نسبة المضارب من صافي الربح المتحقق فيتم إشعار المتعامل كتابياً على عنوانه، كما تعلن إدارة البنك عن هذا التغيير بفروع البنك، ويسري هذا التعديل من الربع السنوي التالي للربع السنوي الذي تم فيه التعديل.
- ي. تضاف أرباح حساب الادخار الاستثماري إلى حساب المتعامل خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من الشهر التالي الذي يلي ربع السنة الذي تم توزيع الأرباح عنها ما لم يكن المتعامل قد طلب خلاف ذلك، ويفوض المتعامل البنك بأن يستثمر الأرباح اعتباراً من تاريخ الإضافة للحساب بنفس شروط وأحكام الاستثمار الخاصة بحسابات ودائع الادخار الاستثماري.
- ك. يحتفظ البنك بصفته مضارباً بحقه في اقتطاع نسبة معينة من صافي أرباح حصة المودعين في الوعاء الاستثماري المشترك بعد اقتطاع نصيب المضارب بغرض التحوط لمخاطر الاستثمار لصالح المودعين وهدمهم ويتم اقتطاع وحجز وصرف هذه الأموال بناءً على الموافقة المسبقة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.
- ل. يحتفظ البنك بصفته مضارباً بحقه في اقتطاع نسبة معينة من حصص كل من المودعين والمساهمين من صافي الأرباح في الوعاء الاستثماري المشترك قبل اقتطاع حصة المضارب بغرض تثبيت الأرباح لصالح المودعين والمساهمين ويتم اقتطاع وحجز وصرف هذه الأموال بناءً على الموافقة المسبقة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك

٣. حساب الوديعة الاستثمارية المطلقة:

- أ. التعريف: هي وديعة محددة المدة يفوض فيها المودع (رب المال) البنك (المضارب) باستثمارها على أساس عقد المضاربة الشرعية المطلقة وفقاً للشروط المتفق عليها.
- ب. يحدد البنك من وقت لآخر الحد الأدنى والأعلى لقبول الوديعة بالعملة المحلية أو ما يعادلها بعملة أخرى.
- ج. مدة الاستثمار: يبدأ استثمار الوديعة من يوم العمل التالي لإيداع الأموال لمدة (١٢.٩.٦.٣.٢.١) شهراً حسب طلب المودع.
- د. إشعار استلام الوديعة: يصدر البنك إشعار استلام الوديعة الاستثمارية إلى المتعامل يبين فيه المبلغ المودع ومدة الاستثمار وتاريخ بدء الوديعة وانتهائها وأوزان الاستثمار، حصة المضارب المعمول بها ولا يجوز تحويل أو تظهير الوديعة للغير إلا بموافقة خطية من البنك.
- هـ. تجديد الوديعة الاستثمارية: ما لم تصدر تعليمات من المتعامل قبل ١٥ يوماً من تاريخ انتهاء فترة الاستثمار، تجدد الوديعة تلقائياً وببنفس الشروط.
- و. تستثمر هذه الوديعة والودائع الاستثمارية المطلقة الأخرى وحسابات الادخار الاستثماري وفقاً لأسس المضاربة الشرعية في الوعاء الاستثماري المشترك بين المودعين والمساهمين ويستثمر البنك أموال المودعين للفترات الاستثمارية المختلفة بأوزان يتم الإعلان عنها وعرضها بفروع البنك.
- ز. توزيع الأرباح: يتم توزيع صافي أرباح الوعاء الاستثماري المشترك بين المساهمين والمودعين بأوزان الأموال المستثمرة لكل منهم ويستحق البنك بصفته مضارباً نسبة من صافي ربح المودعين يتم الإعلان عنها وعرضها بفروع البنك.
- ح. إذا تطلبت ظروف الاستثمار تغيير أوزان استثمار أموال الوديعة الاستثمارية المطلقة أو نسبة المضارب من صافي الربح المتحقق فيتم إشعار المتعامل كتابياً على عنوانه، كما تعلن إدارة البنك عن هذا التغيير بفروع البنك، ويسري هذا التعديل من الربع السنوي التالي للربع السنوي الذي تم فيه التعديل.
- ط. سحب الوديعة الاستثمارية: يقر المودع الذي يسحب وديعته الاستثمارية بعد انتهاء مدتها وقبل توزيع الأرباح يتحمل نصيبه من الخسائر لا قدر الله والتي قد تظهر لاحقاً.
- ي. يستحق الربح على مبلغ الوديعة في اليوم الأخير من كل ربع سنة ويتم إضافته إلى حساب المتعامل خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من الشهر التالي الذي يلي ربع السنة الذي استحققت عنه الأرباح.
- ك. باستثناء الوديعة الاستثمارية المطلقة بدهم الإمارات فالبنك ليس ملزماً بأن يسدد الودائع بنفس عملات الإيداع ولكنه يتعهد بأن يسدها بإصدار حوالة أو تحويل عند الطلب بنفس عملة الإيداع بسعر الصرف السائد في تاريخ سداد الوديعة المذكورة.
- ل. البنك ليس ملزماً بقبول طلب المودع بسحب الوديعة قبل مدتها، ومع ذلك يجوز السحب في حالات خاصة تقررها إدارة البنك ويتطلب السحب في هذه الحالة للوديعة التي تبلغ مليون درهم إماراتي أو أكثر إشعار مسبق من المتعامل إلى البنك قبل خمسة أيام عمل من طلب الوديعة. أي وديعة/ودائع يتم سحبها قبل موعد الاستحقاق أي كسر الوديعة / الودائع، فإن مثل هذه الوديعة / الودائع سوف تستحق الأرباح الموزعة حسب السياسة المطبقة من قبل البنك (حسباً يتم عرضها في لائحة رسوم الخدمات المصرفية)، وللبنك الحق في عمل التسوية اللازمة لا سترداد أي أرباح زائدة تم دفعها مسبقاً.
- م. يحتفظ البنك بصفته مضارباً بحقه في اقتطاع نسبة معينة من صافي أرباح حصة المودعين في الوعاء الاستثماري المشترك بعد اقتطاع حصة المضارب بغرض التحوط لمخاطر الاستثمار لصالح المودعين وهدمهم ويتم اقتطاع وحجز وصرف هذه الأموال بناءً على الموافقة المسبقة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.
- ن. يحتفظ البنك بصفته مضارباً بحقه في اقتطاع نسبة معينة من حصص كل من المودعين والمساهمين من صافي الأرباح في الوعاء الاستثماري المشترك قبل اقتطاع حصة المضارب بغرض تثبيت الأرباح لصالح المودعين والمساهمين ويتم اقتطاع وحجز وصرف هذه الأموال بناءً على الموافقة المسبقة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.

٤. الحساب المشترك:

- أ. التعريف: هو حساب يفتح لشخصين أو أكثر بالاشتراك بحيث تكون لهم حقوق وعليهم التزامات متساوية ما لم يتفق أصحاب الحساب المشترك على خلاف ذلك.
- ب. إدارة الحساب: تتم إدارة الحساب المشترك من قبل أصحابه جميعاً أو حسب تعليماتهم أو من قبل شخص يحمل تفويضاً رسمياً صادراً من أصحاب الحساب المشترك.
- ج. التسهيلات الائتمانية: لا يجوز لأي من أصحاب الحساب المشترك أو وكلائهم طلب تسهيلات ائتمانية بأسمائهم الشخصية بضمناً الحساب المشترك أو باسم الحساب إلا بموافقة جميع الشركاء الخطية.
- د. بطاقة إلكترون/ خدمة البنك الناطق/ رقم التعريف الشخصي: للبنك إصدار بطاقة إلكترون/ خدمة البنك الناطق/ رقم التعريف الشخصي/ لكل من أصحاب الحساب المشترك إذا كان كل منهم مفوضاً في إدارة الحساب بتوقيع منفرد فقط، وتتقدم مسؤوليتهم جميعاً منفردين أو مجتمعين بالتكافل والتضامن فيما بينهم عن كافة الالتزامات المالية الناشئة عن استعمال تلك الخدمات.
- هـ. الحجز على الحساب: إذا وقع الحجز على أحد أصحاب الحساب المشترك فإن الحجز يسري في حدود حصة المحجوز عليه ، ويوقف البنك السحب من الحساب المشترك بما يساوي الحصة المحجوزة وفق ما تقررته الجهة التي أوقعت الحجز .
- و. تجميد الحساب: يقوم البنك بتجميد الحساب المشترك بناءً على أمر قضائي أو وفاة أي من أصحاب الحساب وعلى المتعامل إخطار البنك بواقعة الوفاة.

ز. شروط الحساب: تنطبق شروط الحساب الجاري/الادخار الاستثماري/الودائع الاستثمارية على الحساب المشترك وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط ومتممة لها بما لا يخالف شروط الحساب المشترك.

٥. حساب الشخصيات الاعتبارية:

- التعريف: هي حسابات تفتح للشركات والهيئات والنوادي والجمعيات والمنظمات الخيرية ومحلات الصرافة ومن في حكمها والمسجلة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بتوقيع الأشخاص المخولين بالتوقيع بصفة رسمية .
- شروط حسابات الشركات وما شابهها:
 - الأشخاص المخولون بالتوقيع والمذكورون في عقد فتح الحساب ووكلائهم المفوضون بموجب وكالات رسمية لهم إجراء كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية مع البنك في حدود الصلاحيات الممنوحة لهم في عقد التأسيس أو الوكالات الرسمية .
 - تكون الشركة / الشركاء / الممثل القانوني مسئولين عن المديونيات التي تترتب بذمة الشركة لصالح البنك وذلك وفقاً للقانون.
 - على الشركاء إخطار البنك فوراً بأية تعديلات تطرأ على عقد الشركة/الهيئة مثل إعادة تشكيل مجلس الإدارة أو تغيير الشكل القانوني للشركة/ للهيئة أو أي تغيير في الإدارة أو أية تغييرات في التوقيعات المعتمدة أو غيرها من التغييرات ، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة عدم إخطاره كتابة بأي من هذه التعديلات.
- شروط حسابات الجمعيات والنوادي وما في حكمها:
 - تقديم قرار من مجلس الإدارة يحدد اسم وصفة من لهم حق التوقيع وإدارة الحساب أو أية تعديلات تطرأ على ذلك، و لا يجوز للمخولين بالتوقيع تفويض غيرهم فيما أوكل إليهم.
 - يدار الحساب وفقاً للشروط التي يحددها مجلس إدارة النادي أو الجمعية.
 - على النوادي والجمعيات وما في حكمها تقديم قرار الإشهار الصادر والموقع من الجهات الرسمية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة عند طلب فتح الحساب.
 - في حالة انتهاء مدة مجلس إدارة النادي أو الجمعية وما في حكمها أو استقالته أو إقالته يتعين تقديم الكتاب الذي يفيد تعيين مجلس الإدارة أو محضر الجمعية العمومية الذي تم فيه انتخاب مجلس الإدارة الجديد مصدقاً عليه من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والذي بدوره يحدد اسم وصفة من لهم حق التوقيع لدى البنك نيابة عن النادي أو الجمعية وكذا كيفية إدارة الحساب.
- شروط الحساب: تنطبق شروط الحساب الجاري/الادخار الاستثماري/الودائع الاستثمارية على حساب الشخصيات الاعتبارية، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط ومتممة لها بما لا يخالف شروط حساب الشخصيات الاعتبارية.

٦. حساب المؤسسة الفردية:

- حساب يفتح باسم المؤسسة الفردية ويتم ذلك بواسطة مالك المؤسسة ويدار الحساب بواسطة مالكها أو من يخوله بموجب وكالة مصدقة حسب الأصول.
- على صاحب المؤسسة إخطار البنك بأي تعديل يطرأ على المؤسسة أو المخول بالتوقيع عن المؤسسة.

٧. بطاقة الخصم:

- التعريف: هي بطاقة تستخدم للسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي والمشتريات والخدمات بواسطة نقاط البيع داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم الخصم مباشرة من الحساب الجاري أو الادخاري.
- على المتعامل إخطار البنك فوراً في حالة فقدان/سرقة البطاقة، مع تحمل المتعامل أية أضرار تنجم عن الفترة الواقعة بين فقدان/السرقة وبين إبلاغه البنك رسمياً.
- تقبل الإيداعات بالبطاقة نقداً أو بالشيكات في أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك فقط، وتسجل الإيداعات النقدية في حساب المتعامل في يوم العمل التالي للإيداع بعد تأكيد البنك من صحة المبالغ المودعة ويعتبر اعتماد البنك لصحة المبالغ نهائياً وملزماً، ويمثل الإيصال الصادر من جهاز الصراف الآلي تفاصيل الإيداع من قبل المتعامل فقط، أما الشيكات المودعة فيتم إضافتها بعد تحصيلها. وفي جميع الأحوال يعتبر المتعامل وحده مسؤولاً بصورة نهائية عن أي إيداعات بعملات مزورة تتم في حسابه باستخدام جهاز الصراف الآلي ودون أدنى مسؤولية على البنك بهذا الخصوص.
- لا يكون البنك مسؤولاً أمام المتعامل عن أي إخفاق في الوفاء بالتزامات أو تقديم أي خدمة تتعلق بسوء استعمال جهاز الصراف الآلي أو نفاذ المبالغ المودعة أو تلف البطاقة أو تعطيل أجهزة الحاسب الآلي أو الاتصالات أو انقطاع الكهرباء أو أي عطل فني آخر بما في ذلك تعطيل النظام أو سبب آخر، ولا يتحمل البنك أية خسائر أو أضرار تنشأ عن ذلك.
- يتحمل المتعامل المسؤولية الكاملة عن جميع معاملات الشراء التي تتم باستعمال البطاقة ولا يكون البنك مسؤولاً عن رفض أو عدم قبول البطاقة من قبل الغير.
- يقوم البنك بتحديد مبلغ السحب الإجمالي المسموح به عن طريق البطاقة في اليوم الواحد، وللبنك الحق في تحديد وتغيير المبلغ الإجمالي للسحوبات النقدية وعدد المعاملات المسموح بها.
- يحق للبنك خصم رسوم استعمال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك الأخرى من خلال قسم الإمارات (السويتش) حسب نواتج المصرف المركزي ورسوم البنك.
- التحويل بواسطة بطاقة الخصم من حساب الادخار وإليه يخضع لشروط حساب الادخار .
- تقييم المشتريات والمسحوبات خارج الدولة بالدولار الأمريكي ومن ثم بدهم الإمارات بتاريخ إجراء المعاملة ويسعر صرف ذلك اليوم على حساب صاحب البطاقة مع إضافة الرسوم المقررة على كل عملية سحب نقدي.
- للبنك الحق في إضافة أو حذف أو تعديل أو تعليق أي من الخدمات المقدمة عبر بطاقة الخصم من وقت لآخر دون إخطار مسبق أو إبداء الأسباب.
- لا يصدر البنك بطاقات الخصم للشخصيات الاعتبارية. ويمكن لأصحاب حسابات الأعمال الحصول على بطاقة الإسلامي للخصم بناءً على موافقة البنك.
- تطبق قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وتعليمات المصرف المركزي وأحكام مؤسسة فيزا العالمية المتعلقة باستخدام البطاقة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وفي حالة نشوب نزاع يكون لمحكمة دولة الإمارات العربية المتحدة المختصة الفصل في ذلك.
- يجب إخطار البنك فوراً بأي تغيير بالوضع القانوني، أو بالاسم و/ أو ملكية العميل. و سيؤدي عدم الالتزام بذلك إلى تعليق الخدمات.

٨. البنك الناطق:

- التعريف: هي خدمة يقوم بموجبها المتعامل بالاتصال برقم هاتف معين لإجراء المعاملات المصرفية على حساباته وذلك باستخدام رقم تعريف شخصي مقدم من البنك لهذا الغرض، وفقاً للبنود التالية:
- يقوم المتعامل بتعريف نفسه على الهاتف بذكر رقم حسابه ورقم التعريف الشخصي الخاص بالبنك الناطق قبل طلب الخدمة.
- يستطيع المتعامل إعطاء التعليمات للبنك عبر الهاتف (من خلال نظام الاستجابة الآلية أو بمساعدة موظف البنك) لتقديم خدمات معينة للمتعامل.
- لا يعد البنك مسؤولاً عن الأضرار والخسائر الناتجة عن تنفيذ تعليمات المتعامل عبر البنك الناطق طالما صدرت صحيحة.
- يوافق المتعامل على قيام البنك بتسجيل محادثاته الهاتفية مع البنك.
- في حالة فقدان/إفشاء رقم التعريف الشخصي يجب على المتعامل إخطار البنك فوراً لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وللبنك اصدار رقم تعريف شخصي جديد وعلى نفقة المتعامل ويبقى المتعامل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم في حساباته عبر البنك الناطق حتى تاريخ إبلاغ البنك بفقدان أو إفشاء رقم التعريف الشخصي .
- لا يكون البنك مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار بسبب توقف أو تعطيل النظام، بما في ذلك عدم تنفيذ المعاملة أو تنفيذ تعليمات المتعامل.
- التحويل بواسطة البنك الناطق من حساب الادخار وإليه يخضع لشروط حساب الادخار.
- للبنك الحق في إضافة أو حذف أو تعديل أو تعليق أي من الخدمات المقدمة عبر البنك الناطق من وقت لآخر دون إخطار مسبق أو إبداء الأسباب.
- ي. للبنك في حالة إرسال المعلومات بالفاكس داخل الدولة. باستخدام البنك الناطق خصم الرسوم المقررة من أي من حسابات المتعامل الجاري أو الادخارية لدى البنك وذلك عن كل عملية إرسال، وتقع على المتعامل مسؤولية المحافظة على سرية المعلومات المرسلة إليه عبر الفاكس.

ثالثاً- الخدمات المصرفية الإلكترونية

- الخدمات المصرفية الإلكترونية
 - أ. (الإسلامي أون لاين): خدمات بنك دبي الإسلامي عبر الإنترنت
 - ب. (الإسلامي للخدمات المصرفية عبر الهاتف): خدمات بنك دبي الإسلامي المصرفية عبر الهاتف
 - ج. (الإسلامي موبايل): خدمات بنك دبي الإسلامي المصرفية عبر الهواتف المتحركة (جى إس إم)
 - د. (الإسلامي للرسائل البنكية): خدمة الرسائل البنكية للأفراد
 - هـ. (الإسلامي أون لاين للأعمال) : خدمات بنك دبي الإسلامي للشركات عبر الإنترنت
 - و. (الإسلامي لإشعارات الأعمال) : خدمات بنك دبي الإسلامي للرسائل النصية القصيرة للشركات
 - ع. كشف الحساب الإلكتروني، وخدمة الإسلامي أون لاين للأعمال، وإشعارات الأعمال أو أي خدمات أخرى تقدم إلكترونياً من قبل البنك
- أن جميع المعاملات التي يقبلها وينفذها البنك بناءً على تعليمات المتعامل تكون على نفقة المتعامل ومسئوليته الخاصة ويكون المتعامل ملزماً بهذه التعليمات.
- البنك، دون الرجوع للمتعامل، أن يخصم من حساب المتعامل أي مصاريف أو رسوم أو عمولات مستحقة الدفع نظير الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدم للمتعامل من خلال (الخدمات المصرفية الإلكترونية) وذلك وفقاً لنظام الرسوم والعمولات المعتمد لدى البنك.
- لا يكون البنك مسؤولاً تجاه المتعامل في حال تخفيض المبلغ الذي يتم قيده أو تحويله في حساب المتعامل بسبب الرسوم أو انخفاض القيمة، ولا يكون ملزماً بشيء في حال عجز المتعامل عن الوصول إلى أمواله/أموالها نتيجة لأية قيود أو قرارات تصدرها المحكمة أو السلطات المختصة.
- يستطيع المتعامل أن يحصل على نسخة مطبوعة لكشف حسابه/حسابها عبر خدمة الإسلامي أون المصرفية / الإسلامي أون لاين للأعمال، وفي حال وجود أي اعتراض ينبغي على المتعامل إخطار البنك خطياً في غضون خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ صدور النسخة المطبوعة من الكمبيوتر الخاصة ببيان كشف حساب المتعامل. أما إذا تقاعس المتعامل عن إخطار البنك خلال المدة المذكورة فإن بيان لحساب يعتبر صحيحاً ومقبولاً من قبل المتعامل .
- لا يكون البنك مسؤولاً عن أي ضرر أو خطأ أو حسارة قد تحدث عند قيام المتعامل باستخدام الخدمة المصرفية الإلكترونية. ويكون المتعامل مسؤولاً وحده عن صحة المعلومات والبيانات التي يتم إدخالها وعن أي تغيير أو تعديل قد يطرأ على هذه المعلومات أو البيانات من وقت لآخر وكذلك يكون مسؤولاً عن تسوية أي نزاع عدا عن دفعات فواتير الخدمات الاستهلاكية مع المؤسسة المزودة للخدمات الاستهلاكية.

٧. يلتزم المتعامل بإخلاء مسؤولية البنك وموظفيه عن كافة الانتزاعات والمديونيات الناشئة جراء المعاملات الإلكترونية التي يتم بموجبها قبول العمليات من جانب المتعامل.
 ٨. للبنك أن يرفض تنفيذ أي طلبات أو تعليمات أو خدمات يطلبها المتعامل إذا امتنع أو تقاسع عن الالتزام بالإجراءات الضرورية المنصوص عليها في الموقع على الإنترنت أو في هذه الشروط والأحكام، أو لأنه حال عدم صحة المعلومات والبيانات أو مخالفتها للقوانين السائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
 ٩. لا يتحمل البنك أية مسؤولية مترتبة عن عدم تنفيذ المعاملة أو الخدمة المطلوبة من قبل المتعامل إذا كان الخطأ أو التقصير المؤدي إلى ذلك خارجاً عن سيطرة البنك ووكلائه وموظفيه ومنتسبيه وكذلك إذا تم إخطار المتعامل بذلك الخطأ أو التقصير بأي وسيلة إخطار مقبولة ومناسبة.
 ١٠. يأذن المتعامل للبنك بالقيام في أي وقت وبدون إخطاره مسبقاً ، بتجميد أي مبالغ في حسابه ومقاصتها - أياً كانت قيمتها أو نوعها- مع أي حسابات أخرى للمتعامل لدى البنك بصرف النظر عن نوعها ومسمياتها وما إذا كانت هذه الحسابات فردية و/ أو مشتركة أو كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية حيث تعتبر هذه المبالغ بمثابة ضمان للحسابات الأخرى بصورة تضامنية أو منفردة لغرض تسوية المديونية المطلوبة من المتعامل أو من ضامنه/ضامنها لصالح البنك.
 ١١. يقر المتعامل بقبوله لسجلات البنك الخاصة بالمعاملات المالية الإلكترونية وأنها تعد بمثابة دليل نهائي على صحة هذه المعاملات ما لم يثبت المتعامل عكس ذلك ويكون ملزماً قانوناً بشأنها من كافة الأوجه وفي مواجهة أية ادعاءات أو منازعات قد تطرأ لاحقاً بين البنك والمتعامل .
 ١٢. يقر المتعامل بتحمل ودفع تكاليف تلقي رسائل (رسائل قصيرة عن طريق الهاتف المتحرك) من البنك في حال وجود الهاتف المتحرك المزود بالخدمة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وقيام مشغل البداية الأجنبية برفض رسوم على تلك الرسائل مباشرة إلى الشركة المزودة للخدمة. وإن هذه الخدمة تخضع للرسوم التي يطبقها البنك على أساس شهري أو حسب كيفية خصم رسوم الخدمات بالبنك .
 ١٣. في حال تخلف المتعامل عن دفع الرسوم والتفقات لمدة شهرين يقوم البنك بإلغاء الخدمات المتاحة للمتعامل دون الحاجة لإخطاره مسبقاً بذلك. ويلتزم المتعامل بإخطار البنك فوراً في حال فقدان أو سرقة هاتفه/هاتفها المتحرك. ويقوم المتعامل بتعويض البنك عن كافة الخسائر والأضرار التي لحقت بالبنك و المترتبة على عدم قيامه بإخطار البنك.
 ١٤. يتعهد المتعامل بإخلاء مسؤولية البنك بالكامل عن كل الأضرار والمطالبات أياً كان نوعها كما يتنازل ويعفي ويخلي مسؤولية البنك وموظفيه ومنتسبيه عن أية مطالبات أو التزامات أو حقوق قد تنشأ نتيجة لاستعمال الخدمة ونقل المعلومات والبيانات الخاصة بحساباته ومعاملاته عبر (جي إس إم) وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
 ١٥. يُحوّل المتعامل البنك في تحديد المبلغ الأدنى اللازم لإرسال إشعار عبر الرسائل النصية القصيرة أو البريد الإلكتروني أو كليهما، سواءً على رقم الهاتف المتحرك أو/أو البريد الإلكتروني المتوفر في سجلات البنك. وإن المتعامل هو المسؤول عن إخطار البنك تحديث بيانات الاتصال الخاصة به (رقم الهاتف المتحرك والبريد الإلكتروني) في سجلات البنك في كل وقت.
 ١٦. الحساب المشترك: يحق لأصحاب الحسابات المشتركة الذين يوقعون بشكل منفصل الإشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية عن طريق طلبات منفصلة. وتنفذ في هذه الحالة شروط الحسابات المشتركة المشار إليها أعلاه .
 ١٧. فقدان أو سوء استخدام رمز التعريف الشخصي: ينبغي على المتعامل إخطار البنك خطياً على الفور في حال ضياع أو إفشاء أو سوء استخدام كلمة المرور وذلك من أجل إتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة، وللبنك إصدار كلمة مرور جديدة على نفقة المتعامل الذي يتحمل كامل المسؤولية عن أي معاملة تتم في حسابه نتيجة فقدان أو إفشاء أو سوء استخدام رمز التعريف الشخصي إلى حين قيام البنك بالتأكد خطياً للمتعاملاً بأنه قد تسلم الإخطار.
 ١٨. يتم تقديم خدمة كشف الحسابات الإلكترونية وجميع الخدمات الأخرى على مسؤولية المتعامل وحده دون سواه وفي حال إفشاء البيانات ذات الصلة التي يتم الإفصاح عنها فإن البنك لا يكون مسؤولاً تجاه المتعامل عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر مترتب على هذا الإفشاء و/أو تسليم هذه الخدمة الخاصة بالبيانات الإلكترونية عبر عنوان بريدي إلكتروني للمتعاملاً.
 ١٩. إذا نشب نزاع حول أي مبلغ مكتوب بالأرقام والكلمات، يكون المبلغ المكتوب بالكلمات هو المعتمد.
 ٢٠. لا يكون البنك مسؤولاً عن أي استخدام أو تغيير غير مصرح به بالنسبة للبيانات الخاصة بالمتعامل من أي طرف أو أطراف خارج البنك.
 ٢١. يجوز للبنك في أي وقت أن يقدم للمتعاملاً خدمات جديدة وأن يدخل تعديلاً على الرسوم بالزيادة أو النقصان مع خصم قيمتها من جميع الحسابات العائدة للمتعاملاً لدى بنك.
 ٢٢. للبنك في أي وقت ودون إبداء أي أسباب أو تقديم إخطار أن يوقف أو يرفض تقديم كامل الخدمات المصرفية الإلكترونية.
 ٢٣. يقر المتعاملاً بأن جزءاً من الخدمات المصرفية الإلكترونية تكون بمثابة خدمات مجانية، ومع ذلك يحتفظ البنك بالحق في القيام بناءً على تقديره المطلق برفض رسوم على الخدمات وتغيير سياسته حسبما يراه مناسباً بعد قيامه بإخطار المتعامل بطريقة مناسبة.
 ٢٤. يقر المتعامل و يوافق على ان بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية يتم تأكيدها من قبل البنك عبر رسالة تأكيدية على عناوين البريد الإلكتروني التي يقدمها للبنك، لذا فإن البنك لن يكون مسؤولاً عن تأخير الخدمات المصرفية الإلكترونية أو ما يتعلق بها من رسائل وإخطارات أو عن عدم تسليم البيانات أو (رسائل قصيرة عن طريق الهاتف المتحرك) أو أي نقص أو تجزئة نتيجة لإيقاف، أو تعطيل، أو منع، أو ترقية لرسائل البريد الإلكتروني من قبل الجهة التي تقوم بتوفير خدمات الإنترنت لتقديم الطلب أو عن طريق منظومة البريد الإلكتروني أو عن طريق مزود الخدمة أو أي طرف آخر.
 ٢٥. عدم مطالبة البنك للعميل في أي وقت بتنفيذ أي من أحكام هذه الاتفاقية ، لا يسقط حق البنك في هذه المطالبة مجدداً في أي وقت بعد ذلك.
 ٢٦. إذا تم إغلاق الحساب لأي سبب كان، يجب على العميل إرجاع الشيكات التي لم يستخدمها من دفتر الشيكات للبنك.
 ٢٧. الإشعارات والمراسلات: كما ينص هذا العقد، فإن كل الإشعارات والمراسلات المتبادلة بين البنك والعميل يجب أن تكون خطية و يتم إرسالها على النحو التالي:
-إذا كانت الإشعارات والمراسلات موجهة للبنك، يتم إرسال الإشعار إلى عنوانه/ عنوانها على الفرع الذي يتم به الاحتفاظ بحساب العميل أو إلى المكتب الرئيسي للبنك.
-إذا كانت الإشعارات والمراسلات موجهة للعميل، يتم إرسال الإشعار إلى عنوانه/ عنوانها المبين في نموذج طلب الحساب أو أي عنوان آخر يقوم العميل بتبليغه للبنك من وقت لآخر.
 ٢٨. خدمة كشف الحساب الإلكتروني: يتم توفير جميع الخدمات بناءً على مسؤولية العميل حصراً وفي حالة الإفصاح عن كشف الحساب يكون البنك غير مسؤولاً تجاه العميل عن أي خسارة أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو خاصة أو عرضية أو تبعية، والتي قد تنشأ فيما يتعلق بذلك الإفصاح و / أو تسليم خدمة كشف الحساب لإلكتروني هذا من خلال عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني المذكورة أعلاه.
 ٢٩. يتحمل العميل مسؤولية إخطار البنك خطياً على الفور في حالة حدوث أي تغيير في معلومات المستخدم المسجل في هذه الخدمة. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ نتيجة عدم تحديث بيانات المستخدم.
 ٣٠. يجب إخطار البنك فوراً بأي تغيير بالوضع القانوني، أو بالاسم و/ أو ملكية العميل. و سيؤدي عدم الالتزام بذلك إلى تعليق الخدمات.
 ٣١. يحتفظ البنك بالحق في جميع الأوقات في تعديل الشروط والأحكام أو إدخال شروط وأحكام جديدة دون إشعار مسبق للعميل.
 ٣٢. أي تغيير في الوضع القانوني، الاسم و / أو ملكية العميل يجب إخطاره على الفور إلى البنك الذي يفشل مما يؤدي إلى تعليق الخدمات.
- الشروط والأحكام التي تحكم كلمة المرور لمرة واحدة (OTP) عن طريق الرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني**
- يستخدم كلمة المرور لمرة واحدة (OTP) للتحقق الأمني حيث يطلب من المتعاملين إدخال رمز رقمي عند إجراء المعاملات عبر الإنترنت / تطبيق الهاتف . سيتم إرسال كلمة المرور لمرة واحدة عبر نظام الرسائل القصيرة (SMS) الي رقم الهاتف المتحرك و/ أو البريد الإلكتروني المسجل لدى بنك دبي الإسلامي (بنك). سيتلقى المتعامل كلمة المرور لمرة واحدة (OTP) عبر الرسائل القصيرة / البريد الإلكتروني؛ إذا كان رقم الهاتف المتحرك المسجل في وضع التجوال قد يتم فرض أي رسوم من قبل مزود خدمة الهاتف المتحرك المعني أو أي طرف آخر على حساب المتعامل الخاص لرسوم الاتصالات السائدة، مع الأخذ في الاعتبار إذا كان مزود خدمة الاتصالات يوفر مثل هذه الخدمة لاستلام الرسائل القصيرة الدولية أثناء التجوال. قد يكون تسليم كلمة المرور لمرة واحدة عبر البريد الإلكتروني عرضة لتأخير الإرسال بسبب ازدحام الشبكة أو غيرها من الأسباب المتعلقة بالنظام / الإنترنت. يرجى الإقرار بأن استلام كلمة المرور لمرة واحدة قد يتأخر أو يُمنع بسبب عوامل خارجة عن سيطرة البنك. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو نفقات أو رسوم أو تكاليف (بما في ذلك التكاليف القانونية على أساس التعويض الكامل) التي قد تنشأ، بشكل مباشر أو غير مباشر، كلياً أو جزئياً، من:
- عدم استلام أو التأخر في الاستلام أو الاستلام الخاطئ للرسالة
 - عدم استلام كلمة المرور لمرة واحدة
 - محتوى غير دقيق أو غير كامل في كلمة المرور لمرة واحدة
 - الاعتماد على المعلومات الواردة في كلمة المرور لمرة واحدة أو استخدامها.
 - إساءة استخدام كلمة المرور لمرة واحدة (OTP)
 - الإفصاح عن كلمة المرور لمرة واحدة (OTP) للآخرين
- أنت تقر بأن البريد الإلكتروني ليس وسيلة آمنة للإرسال وأن المعلومات الصادرة عبر البريد الإلكتروني، ما لم تكن مشفرة أو موقعة إلكترونياً، عرضة للتغيير غير المصرح به. أنت توافق على وجه التحديد على إفشاء البنك من أي مسؤولية / التزام عن أي إساءة استخدام للخدمة وعدم تحميل البنك المسؤولية عن أي إساءة استخدام من هذا القبيل. يحتفظ البنك بالحق في أي وقت ومن وقت لآخر في تعديل أو إيقاف الخدمة (أو أي جزء منها) بشكل مؤقت أو دائم مع أو بدون إشعار حيث يرى البنك أنه ضروري أو مستحسن القيام بذلك.
- يقبل المتعامل المسؤولية الكاملة عن الأمان في استخدام كلمة المرور لمرة واحدة OTP و يوافق على التصرف بحكمة وبحسن نية عند استخدام كلمة المرور لمرة واحدة (OTP) ، بما في ذلك عن طريق إتخاذ التدابير المذكورة أدناه لحماية أمن خدمة كلمة المرور لمرة واحدة OTP: أولاً، يجب على المتعامل عدم الإفصاح لأي شخص آخر أو السماح أو تمكين أي شخص آخر للحصول على أي كلمة مرور لمرة واحدة؛ وفي حالة وجود أي إساءة استخدام فعلية أو مشتبه بها لكل من كلمة المرور لمرة واحدة OTP و / أو الجهاز المستخدم لتلقي كلمة المرور لمرة واحدة OTP ، يجب على المتعامل إخطار البنك في أقرب وقت ممكن عملياً ويجب أيضاً تقديم تأكيد كتابي لأي إشعار من هذا القبيل إلى البنك مع التفاصيل معلومات عن سوء الاستخدام.
- ثانياً، يجب على المتعامل اتباع التوصيات الأمنية للبنك وأي إخطارات أخرى تتعلق بخدمة كلمة المرور لمرة واحدة OTP والتي قد يتم إصدارها من وقت لآخر.
- ثالثاً، يكون المتعامل مسؤولاً عن جميع المعاملات التي يتم إجراؤها في حساب / حسابات من خلال قنوات خدمة البنك باستخدام خدمة OTP (بما في ذلك استخدام خدمة OTP من قبل أي شخص آخر مع تلقي كلمة المرور لمرة واحدة في شكل رسالة نصية قصيرة عبر رقم الهاتف المحمول المسجل أو البريد الإلكتروني العنوان المسجل لدى البنك) ،
- رابعاً، لن يكون البنك مسؤولاً تجاه المتعامل و / أو أي طرف ثالث عن أي تعديل أو عدم توفر أو تعطيل أو تعليق أو وقف خدمة OTP ، سواء داخل أو خارج سيطرة البنك.
- خامساً، يحتفظ البنك بالحق في تعليق أو إنهاء خدمة OTP أو استخدامها بشكل مؤقت أو دائم في أي وقت، دون إشعار مسبق إلى العميل، لأي سبب يرى البنك أنه ضروري أو مستحسن القيام بذلك ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر إلى ، عندما يكون هناك خرق مشتبه به للأمن ، أو عندما يكون لدى البنك أسباب معقولة للشك في أن المعلومات التي قدمتها غير صحيحة ، أو ليست حديثة ، أو غير كاملة أو غير دقيقة.
- سادساً، ستظل أي معاملات عبر الإنترنت أو غيرها من المعاملات التي يتم إجراؤها باستخدام خدمة OTP قبل إنهائها أو تعليقها سارية وسيظل العميل ملزماً بمسؤولياته والتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بهذه المعاملة.
- يحتفظ البنك بالحق في تعديل أو تغيير أي من هذه الشروط والأحكام في أي وقت، ويجب أن يتم عرض هذه الشروط المعدلة على الموقع الإلكتروني للبنك والتي تشكل إشعاراً كافياً للعميل. في حالة وجود أي نزاع، يكون قرار البنك نهائياً وقاطعاً.

إشعارات الأعمال:

- أ. سوف يبذل البنك العناية المعقولة لضمان وصول أية رسالة يرسلها تتضمن إشعاراً خاصاً بالأعمال إلى العميل بحيث تكون الرسالة دقيقة وكاملة، إلا أن البنك لا يمكنه ضمان ذلك حيث يعتمد هذا على مدى إمكانية الاعتماد على مقدم خدمات الرسائل النصية أو صندوق البريد ومشغل شبكة الإنترنت ومشغل الشبكة بالنسبة لهاتف المتحرك (الهواتف المتحركة) بالإضافة إلى الأحوال أو الظروف الجغرافية والظروف الأخرى الخارجة عن إرادة البنك. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أية خسارة تنتج عن أي تأخر أو فشل في إرسال أية رسالة تتضمن إشعاراً خاصاً بالأعمال مما يفترض أن يتلقاها العميل / أو مما يفترض أن تصل إلى الهاتف المتحرك أو صندوق البريد الخاص بالعميل.
- ب. لا يتحمل البنك المسؤولية تجاه العميل عن أية خسارة قد يتكبدها العميل بسبب أي حدث أو ظرف خارج عن الإرادة المعقولة للبنك مما يؤدي إلى عدم توفر الخدمة بصورة كاملة أو جزئية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأعطال الفنية أو حالات الإضراب أو الاعتصام (سواءً كانت تتضمن موظفي البنك أم لا) أو انقطاع الاتصالات أو انقطاع التيار الكهربائي.
- ج. لا يتحمل البنك المسؤولية تجاه العميل عن أي خسارة أو ضرر ينتج عن استخدام العميل للخدمة طالما أن تلك الخسارة أو ذلك الضرر غير مباشر أو مترتب على غيره أو خاص أو، دون الإخلال بما سبق، يمثل خسارة للأعمال أو الأرباح أو فقدان البيانات، سواء تم إخطارنا باحتمال حدوث مثل تلك الخسارة أو الضرر أم لا.
- د. يوافق العميل على دفع رسوم الخدمة (إن وجدت) على النحو المحدد في جدول الرسوم الخاص بالبنك، ويمكن الاطلاع على تفاصيل تلك الرسوم عبر الموقع الإلكتروني للبنك أو فروع البنك.
- هـ. يحتفظ البنك بحقه في تعديل رسوم الخدمة في أي وقت وفق تقديره المطلق، وذلك بعد إرسال إخطار مسبق قبل ثلاثين (30) يوماً إلى العميل. ويجوز أن يكون ذلك الإخطار بأي صيغة يراها البنك مناسبة، بما في ذلك الإخطار عبر موقعه الإلكتروني أو عبر الرسائل النصية القصيرة / البريد الإلكتروني أو الإخطار بالمادية.
- و. يتعهد العميل بدفع رسوم الخدمة، إن وجدت، وبخاصة إشعارات الأعمال ويُدرك أن رسوم التسجيل في الخدمة والرسوم الشهرية ستُخصم من الحساب الجاري / حساب الادخار الخاص به. كما يُدرك العميل أن الرسوم الشهرية تفرض على كل مستخدم من الشركة المسجلة لاستخدام خدمة إشعارات الأعمال.
- ز. يحق للبنك استرداد أية رسوم مستحقة نظير الخدمة من العلاقات الأخرى بالعميل بخلاف رقم الحساب الأساسي وبأي عملة دون الرجوع إلى العميل أو الحصول على موافقة مسبقة منه.
- ح. يحتفظ البنك بحقه في إيقاف الخدمة، دون إخطار مسبق، بسبب تخلف العميل عن دفع رسوم الخدمة المحددة، إن وجدت.
- د. يجب إخطار البنك على الفور بأي تغيير في الوضع القانوني أو اسم أو ملكية العميل أو جميع ما سبق على الفور، ويؤدي عدم الالتزام بذلك إلى إيقاف الخدمات.

الإسلامي أون لاين للأعمال:

يرغب العميل (وفق التعريف الوارد أدناه) باستخدام خدمة بنك دبي الإسلامي عبر الإنترنت (الخدمة) ويرغب البنك في توفير الخدمة للعميل وفقاً للشروط والأحكام ("الشروط والأحكام"). وفي حالة حدوث أي تعارض بين بنود هذه الشروط والأحكام وبخاصة بالخدمة عبر الإنترنت والشروط والأحكام الخاصة بالخدمة عبر الإنترنت.

(أ) التعريفات والتفسير

(١) التعريفات يكون للمصطلحات التالية المعاني المحددة لها أدناه:

- "الحساب" يُقصد به كافة الحسابات التي يمتلكها العميل لدى البنك والتي سيتم توفير الخدمة لها بناءً على موافقة البنك على طلب العميل.
- "الطلب" يُقصد به نموذج الطلب المقدم إلى العميل من جانب البنك بغرض التقدم بطلب لإتاحة الوصول إلى الخدمة وأية وثائق ومعلومات يتم تقديمها بموجبها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، استمارة التسجيل في خدمة الأعمال واستمارة التحديث. "الأمر" يُقصد به أي طلب أو تعليمات يتلقاها البنك من العميل من خلال الخدمة.
- "المعلومات السرية" يُقصد بها المعلومات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها من خلال الخدمة وطبيعتها وتنسيقها ووضع أو أسلوب إعدادها وكيفية اختيارها ونهيتها وعرضها والتعبير عنها.
- "مدير الخدمة" يُقصد به أي مستخدم في المؤسسة يحدده العميل باعتباره أن لديه السلطة والمسئولية لإدارة كافة مستخدمي الخدمة الآخرين ذوي الصلة، مع تحديد القيود المتعلقة بتقديم كافة الأوامر.
- "استمارة تحديث خدمة الإسلامي أون لاين للأعمال" يُقصد بها استمارة موحدة خاصة بالبنك يقوم العميل من خلالها بتحديث / تعديل طريقة تلقي الخدمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تغيير مدير الخدمة.
- "استمارة التسجيل في خدمة الإسلامي أون لاين للأعمال" يُقصد بها استمارة موحدة خاصة بالبنك يستخدمها العميل من أجل تحديد مستخدم (مستخدمي) الخدمة.
- "مستخدم الخدمة من المؤسسة" يُقصد به الشخص الذي يفوضه العميل من وقت إلى آخر لاستخدام الخدمة من أجل إصدار الأوامر. ولدراء الشك، يقوم العميل بتعيين أي مستخدم للخدمة من المؤسسة من خلال التوقيع على استمارة تسجيل مستخدم من المؤسسة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت و/أو استمارة قواعد الموافقة على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو كليهما.
- "الموقع الإلكتروني" يُقصد به أي موقع إلكتروني يقوم البنك بإنشائه أو تشغيله و/أو تحديثه من قبل البنك أو نيابة عن البنك من أجل تسهيل تقديم الخدمة إلى العميل.
- "عبر الإنترنت" يُقصد به الوصول إلى الخدمة عبر الإنترنت من خلال موقع إلكتروني (مواقع إلكترونية).
- "كلمة المرور" يُقصد بها كلمة المرور الأيجدية الرقمية التي يقدمها البنك إلى العميل من أجل إكمال عملية التسجيل الذاتي.
- "الخدمة" يُقصد بها الخدمات الإلكترونية والمعاملات والتسهيلات التي يقدمها البنك عبر الإنترنت إلى العميل على النحو المشار إليه في البند "د" أدناه.
- "دليل المستخدم" يُقصد به التوجيهات والمعلومات الواردة على الشاشة في صفحات "المساعدة" الخاصة بالخدمة وكافة دلائل العملاء الأخرى الصادرة من قبل البنك فيما يتعلق بالخدمة، ويشمل ذلك التعديلات التي يدخلها البنك عليها من وقت إلى آخر وفق تقديره المطلق.
- "اسم المستخدم" يُقصد به الرمز التعريفي المميز، أيًا كان اسمه، الذي يتم إصداره لكل مستخدم من مستخدمي الخدمة فيما يتعلق بالخدمة.

(٢) التفسير

- (الجنس) تحمل الكلمات التي تشير إلى جنس معين إشارة إلى كافة الأجناس.
- (الناوئين) لا تتم مراعاة عناوين البنود والبنود الفرعية الواردة هنا عند تفسير هذه الشروط والأحكام.
- (بما في ذلك) لا يُقصد بعبارة "بما في ذلك" وبكلمة "تشمل" التقييد.
- (الإشارات) عند الإشارة إلى الخلفية العامة أو إلى طرف أو بند أو فقرة، فيُقصد بذلك الإشارة إلى الخلفية العامة أو طرف أو بند أو فقرة في أو متعلقة بهذه الشروط والأحكام.
- (المفرد) تحمل الكلمات التي تشير إلى المفرد معنى الجمع والعكس صحيح.
- (الوقت والتاريخ) عند الإشارة إلى وقت أو تاريخ فيما يتعلق بأداء التزام ما من جانب أحد الأطراف، فإن ذلك يعني الإشارة إلى الوقت والتاريخ في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، حتى إذا كان الالتزام سيتم تنفيذه في مكان آخر.
- (خطياً) عند الإشارة إلى إخطار أو موافقة أو طلب أو تصريح أو مراسلات أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام أو أي اتفاق بين الطرفين، فيُقصد بذلك الإخطار أو الطلب أو الموافقة أو التصريح أو الاتفاق الخطية.

(ب) التسجيل

١. سوف يتم إصدار اسم مستخدم وكلمة مرور لكل مستخدم من مستخدمي الخدمة وإخطارها بها مباشرة، لكن ذلك سيكون في الغالب على فترات زمنية منفصلة.
٢. يجب على العميل اتباع التوجيهات المقدمة من البنك سواءً بصفة شخصية أو عبر الإنترنت عند تحديد اسم المستخدم وكلمة المرور من أجل التعرف على هوية العميل لأغراض تقديم الخدمة.
٣. يلتزم العميل بالتصرف بحسن نية وبذال العناية الواجبة والمعقولة للحفاظ على سرية بيانات تسجيل الدخول. ويجب على العميل عدم الإفصاح عن بيانات تسجيل الدخول في أي وقت وتحت أي ظرف لأي شخص آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو السماح بحيازة أي شخص آخر لبيانات تسجيل الدخول أو تحكمه فيها.
٤. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن أي إفصاح غير مقصود أو غير مسموح به عن بيانات تسجيل الدخول لأي شخص آخر ويتحمل مخاطر استخدام بيانات تسجيل الدخول من جانب أشخاص غير مخولين أو لأغراض غير مسموح بها كما يوافق العميل على ألا يتحمل البنك المسؤولية عن أي إفصاح مثل ذلك ويجب عليه تعويض البنك عن أية خسارة أو ضرر أو تكلفة قد يتكبدها البنك نتيجة لذلك.
٥. عند الإخطار أو الشك في بيانات تسجيل الدخول و/أو أن بيانات تسجيل الدخول قد تم كشفها أو أن بيانات تسجيل الدخول قد فُقدت أو أصبحت بخلاف ذلك في حيازة شخص آخر غير مسموح له باستخدامها أو تحت تحكمه أو أن هناك استخدام غير مسموح به للخدمة، يجب على العميل إخطار البنك في أقرب وقت ممكن (وقد يطلب البنك من العميل تأكيد أي بيانات مقدمة خطياً) ويطلب العميل مسئولاً، حتى يتلقى البنك ذلك الإخطار فعلياً، عن أي وجميع عمليات استخدام الخدمة من جانب الأشخاص غير المسموح لهم أو في الأغراض غير المسموح بها. ومع ذلك، لا يكون البنك مسئولاً عن أي فشل في التصرف بناءً على ذلك الإخطار إذا تم استلامه في وقت أو في ظل ظروف يتعذر على البنك حينها التصرف بموجبها.

(ج) الأوامر

١. يتعين على العميل إدخال بند أو أكثر من بيانات تسجيل الدخول وأي رموز تعريف أخرى يطلبها البنك من وقت إلى آخر حتى يمكنه الدخول إلى الخدمة وإصدار الأوامر إلى البنك عبر الإنترنت. ولا يُعد البنك قد استلم الأوامر المتلقاة بالخدمة إلا إذا تم تقديمها بالطريقة التي يحددها البنك من وقت إلى آخر وحتى يتلقاها البنك فعلياً. ولن يقبل البنك أي أمر إلا إذا كان صادراً من خلال الخدمة باستخدام بيانات تسجيل دخول صحيحة وبعد تقديم أي رموز تعريف أخرى وفقاً للشروط والأحكام.
٢. يطلب العميل من البنك ويفوضه في التعامل مع كافة الأوامر التي تتضح صحتها والتي يتلقاها البنك باعتبار أن العميل قد سمح بها على نحو مناسب، حتى إذا كانت تتعارض مع شروط أي تقييدات أخرى مقدمة من العميل في أي وقت فيما يتعلق بحسابات أو شؤون العميل. وبموجب التزامات البنك الواردة في البند ١ أعلاه، لا يتحمل البنك أي التزام آخر بالتحقق من صحة الأوامر أو صلاحيات الشخص الذي أصدر الأوامر (الأشخاص الذين أصدروا الأوامر).
٣. يتحمل العميل المسؤولية عن دقة واكتمال الأوامر وعن ضمان أنها ستحقق الغرض المقصود من العميل. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة أو تأخير إذا كان أي أمر غير دقيق أو غير مكتمل كما لا يتحمل البنك المسؤولية عن التصرف بحسن نية بناءً على أي أمر ويجب على العميل تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر أو مصاريف قد يتكبدها البنك نتيجة لذلك.
٤. لا يجوز التراجع عن أي أمر يتم إصداره فيما يتعلق بالخدمة من خلال إدخال بيانات تسجيل الدخول ورموز التعريف الأخرى الخاصة بالعميل وفق ما يحدده البنك، بمجرد إصداره، أو سحبه دون موافقة البنك. وتعتبر كافة الأوامر الصادرة، وفق ما يفهمه البنك ويتصرف بحسن نية بناءً عليه، غير قابلة للتراجع وملزمة للعميل سواءً تم إصدارها من جانب العميل أو من جانب أي شخص آخر يُفترض أنه العميل.
٥. في حالة ما إذا طلب العميل من البنك إلغاء أو تعديل أي أمر، فسيبذل البنك كافة الجهود المعقولة للامتثال لطلب العميل، ومع ذلك، فلا يتحمل البنك المسؤولية عن عدم القدرة على إلغاء أو تعديل الأمر إذا تم استلام ذلك الطلب في وقت أو في ظل ظروف يتعذر على البنك حينها الامتثال لطلب العميل.
٦. يحق للبنك أن يخصم من حسابات العميل، أينما وجدت ومتى تم فتحها، أية مبالغ دفعها البنك أو تكبدها وفقاً لأي أمر.
٧. يجوز للبنك، وفق تقديره المطلق ودون التزام، رفض التصرف أو تأخير التصرف بناءً على أي أمر في أي من الحالات التالية:

(أ) إذا كان عبارة عن طلب أو أمر يؤدي إلى تجاوز الحد المفروض من جانب البنك على العميل بوجه عام أو على مستخدم الخدمة المعني.

(ب) إذا كان البنك يعلم أو يشك في وجود اختراق يتعلق بتشغيل واحد أو أكثر من حسابات العميل أو الخدمة بوجه عام.
(ج) إذا كان البنك قد أنهى الخدمة وفقاً للبند "ك" أدناه.

8. في حالة عدم تصرف البنك أو تأخره في التصرف بناءً على أي أمر بموجب البنود رقم ٧ أعلاه، يجب على البنك إخطار العميل بعدم التصرف أو التأخر في التصرف في أقرب وقت ممكن.
9. يقر العميل بأن إجراء أي معاملة لا يكون متزامناً دائماً مع إصدار الأوامر، ذلك أن بعض الأوامر قد تستغرق وقتاً لمعالجتها كما أن بعض الأوامر قد تتطلب معالجة أثناء ساعات العمل العادية للخدمات المصرفية، حتى إذا كانت الخدمة متاحة عبر الإنترنت ويمكن الوصول إليها في غير تلك الساعات. وعليه، فلا يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر أو تكلفة تنتج عن ذلك.
10. يُعد أي سعر صرف وهاتئة و/ أو سعر تداول وأي أسعار ومعلومات أخرى يذكرها البنك عبر الموقع الإلكتروني أو أي مصدر آخر رداً على أي استفسار عبر الإنترنت مقدمة للأغراض المرجعية فقط وليست ملزمة. كما أن جميع الأسعار والفوائد والمعلومات المقدمة من جانب البنك بغرض إجراء المعاملة ذات الصلة تكون ملزمة للعميل عند تأكيد موافقته بصرف النظر عن أي سعر أو فائدة أو معلومات مختلفة يكون البنك قد ذكرها لأي أغراض أو معاملات أخرى.
11. سوف يقدم البنك أي إخطار أو تأكيد باستلام أي أمر أو تنفيذ أي معاملة من خلال الخدمة أو كليهما عبر الإنترنت. ويعتبر ذلك الإخطار أو التأكيد قد تم استلامه من جانب العميل على الفور بعد إرساله ويتحمل العميل مسؤولية التحقق من صحة ذلك الإخطار أو التأكيد.

وعند عدم استلام العميل لأي إخطار أو تأكيد خلال الفترة الزمنية المعتادة لاستلام أي إخطار أو تأكيد مشابه، فإن العميل يتحمل مسؤولية الاستفسار من البنك عن ذلك. ولن يتم تقديم إخطار أو تأكيد منفصل عن المعاملة إلى العميل من جانب البنك.

(د) استخدام الخدمة

1. يلتزم البنك بتقديم الخدمات والتسهيلات الإلكترونية، بموجب هذه الشروط والأحكام، من خلال أي موقع إلكتروني يتيح للعميل إمكانية تقديم الأوامر والتواصل مع البنك لأغراض تنفيذ المعاملات المصرفية والاستثمارية والمالية وغيرها من المعاملات والصفقات ذات الطبيعة المختلفة والحصول على الخدمات والمنتجات والبضائع والفوائد والمزايا من البنك. وينبغي على العميل العمل كمدير للخدمة و/ أو ترشيح مدير للخدمة، والذي يجوز له بدوره ترشيح مستخدمين آخرين للخدمة.
2. يمتلك البنك الحق في تحديد نطاق ونوع الخدمة التي سيتم توفيرها وتغييرها من وقت إلى آخر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
(أ) توسيع الخدمة أو تعديلها أو الحد من نطاقها في أي وقت.

(ب) فرض وتغيير أي قيود على استخدام الخدمة، مثل الحد الأدنى والحد الأقصى اليومي لقيمة أي معاملة أو صفقة أو أي نوع من المعاملات أو الصفقات التي يجوز للعميل تنفيذها باستخدام الخدمة.

(ج) تحديد وتغيير ساعات العمل العادية التي يتم توفير الخدمة خلالها وأي وقت توقف يومي لأي نوع من الخدمات أو المعاملات. ويجوز معالجة أي من أوامر العميل التي يتلقاها البنك بعد وقت التوقف اليومي المحدد في نفس اليوم أو في يوم العمل التالي للبنك على أقصى تقدير. ويجوز للبنك تحديد يوم العمل أو أوقات التوقف اليومي بالإشارة إلى وقت الأسواق المختلفة العاملة في المناطق الزمنية المختلفة.

3. يقتصر تقديم البنك للخدمة على دولة الإمارات العربية المتحدة، حتى إشعار آخر. فإذا لم يكن العميل مقيماً في دولة الإمارات العربية المتحدة و/ أو لا يصل إلى الخدمة من خلال جهاز كمبيوتر موجود في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيتعين عليه الاطلاع على أية قوانين ولوائح وممارسات محلية والالتزام بها سواء كانت تتعلق بأي قيود أو أمور أخرى أو كانت تتعلق بالظروف الخاصة بالعميل قبل استخدام الخدمة أو التصرف بناءً على المعلومات المتعلقة بالخدمة.

ولا تعتبر أي معلومات مقدمة من خلال الخدمة بمثابة عرض أو اقتراح ببيع الاستثمارات أو إيداع مبالغ في أي سلطة قضائية أخرى غير دولة الإمارات العربية المتحدة كما لا يُقصد بتلك المعلومات تقديم مشورة استثمارية أو قانونية أو محاسبية أو ضريبية أو مالية إلى أي طرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

4. يوافق العميل على بذل العناية الواجبة والتعامل بحسن نية عند استخدام الخدمة، بالإضافة إلى الالتزام بهذه الشروط والأحكام، في جميع الأوقات. وإذا رأى البنك أن العميل أو مدير الخدمة أو مستخدم الخدمة أو جميعهم قد خالفوا هذه الشروط والأحكام، فيكون من حق البنك، بعد إرسال إخطار معقول (إن أمكن)، إيقاف أو إنهاء استخدام الخدمة من جانب العميل أو واحد أو أكثر من مستخدمي الخدمة لدى العميل أو من جانبهم جميعاً.

(هـ) قطع الخدمة

1. يجوز للبنك (دون إلزام) إيقاف أي خدمة مقدمة إلى العميل في إطار الخدمة بعد تقديم إخطار معقول (إن أمكن) عندما يرى البنك أن من الضروري أو المستحسن أداء ذلك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي من الحالات التالية:

(أ) إذا اشتبه البنك في وجود اختراق أو احتمال وجود اختراق أمني أو مخالفة للشروط والأحكام.

(ب) إذا فشل العميل في بذل العناية الواجبة لضمان تأمين استخدام للخدمة.

(ج) إذا احتاج البنك لإيقاف الخدمة من أجل الصيانة أو لأسباب أخرى.

2. سوف يبذل البنك الجهود المعقولة لإخطار العميل دون تأخير غير مسوغ من خلال الخدمة أو الموقع الإلكتروني (المواقع الإلكترونية) للبنك أو كليهما إذا أصبحت أي خدمة مقدمة في إطار الخدمة غير متوفرة. وإذا كان البنك قد فرض أي رسوم على العميل مع التحديد الواضح أنها نظير خدمة معينة، دون أن يتم توفير الخدمة (ولدرء الشك، لا يعني ذلك أي رسوم دورية يتم فرضها نظير الخدمة ككل)، فسيتقوم البنك بإعادة ذلك المبلغ إلى العميل. ولا يكون البنك ملزماً بأي شيء آخر تجاه العميل بخلاف سداد أي مبلغ على النحو الموضح في هذا البنود.

3. قد يصحح من الضروري من وقت إلى آخر إيقاف بعض أو كل أجزاء الخدمة من أجل الصيانة الدورية أو غير الدورية أو الطارئة عندما يرى البنك أن من الضروري القيام بذلك. وفي حالة ما إذا كان ذلك الإيقاف ضرورياً، فسيتقوم البنك، طالما كان ذلك ممكناً، بتقديم إخطار مسبق إلى العميل قبل الإيقاف بفترة معقولة.

(و) السجلات

1. تعد سجلات البنك دليلاً على تعاملات العميل مع البنك فيما يتعلق بالخدمة، باستثناء ما إذا كان هناك خطأ واضح.

2. بموجب القوانين السارية الخاصة بالأدلة، يوافق العميل على عدم الاعتراض على تقديم سجلات البنك كدليل في الدعاوى القانونية بسبب كون تلك السجلات غير أصلية أو غير خطية أو تم إعدادها باستخدام الحاسوب.

(ز) التزامات العميل

1. يكون العميل ملزماً ومسؤولاً بصفة كاملة عن كافة التبعات الناتجة عن أو المتعلقة باستخدام الخدمة و/ أو الوصول إلى أي معلومات نتيجة الاستخدام من جانب العميل أو أي شخص آخر (أشخاص آخرين) سواءً كان مسموحاً له أم لا.

2. يتحمل العميل المسؤولية عن أي خسائر مالية تنتج عن أي معاملة غير مسموح بها إذا وقعت الخسارة قبل أن يقوم العميل بإخطار البنك بإساءة استخدام أو ضياع أو سرقة بيانات تسجيل الدخول الخاصة به، بشرط استلام البنك لذلك الإخطار في وقت أو في ظل ظروف تتيح للبنك إمكانية التصرف بناءً على الإخطار.

3. يتحمل العميل المسؤولية عن كافة الخسائر (بما في ذلك مبلغ أي معاملة يتم تنفيذها بدون تقويض من العميل) إذا تصرف العميل بإهمال مما سهل تنفيذ أي معاملة (معاملات) غير مسموح بها أو إذا كان العميل قد تعامل بطريقة احتيالية. ولتوضيح هذا البنود رقم 3، يشمل الإهمال عدم الالتزام بأي من الالتزامات الأمنية الخاصة بالعميل والمشار إليها في هذه الشروط والأحكام ودليل المستخدم.

4. "يكون العميل وحده مسؤولاً عن التحقق من أن النظام الإلكتروني الخاص بشبكة الإنترنت والذي يستخدمه للوصول إلى بوابة الخدمات الإلكترونية الخاصة بالبنك " الإسلامي للأعمال التجارية عبر الإنترنت " محمية من الفيروسات والقرصنة، و ، أي تهديدات قد تكشف عن بيانات اعتماد تسجيل الدخول للأشخاص/الأطراف غير المأذون به أو يؤدي إلى تشويه/تغيير أوامر العملاء لتسليمها إلى البنك عن طريق القنوات الإلكترونية" الإسلامي للأعمال التجارية عبر الإنترنت " و يجب أن يحمل العميل المسؤولية عن أي تغيير ، حذف أو تكرار الأوامر التي يقدمها عن طريق بوابة الخدمات الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

(ح) التزامات البنك

1. سوف يتخذ البنك الخطوات العملية المعقولة لضمان تثبيت أدوات الحماية المناسبة مع الأنظمة الخاصة به فيما يتعلق بالخدمة والتحكم في المخاطر المتعلقة بتشغيل الأنظمة وإدارة تلك المخاطر، مع مراعاة القوانين والقواعد واللوائح والتوجيهات والتعميمات وقواعد السلوك والممارسات السائدة في السوق التي قد تكون سارية من وقت إلى آخر.

2. لا يتعهد البنك أو يضمن أن تكون الخدمة وأي معلومات مقدمة من الخدمة خالية من الفيروسات أو الوسائط التخريبية الأخرى التي قد تؤثر سلباً على أجهزة أو برامج أو معدات العميل. وعليه، لا يكون البنك ملزماً تجاه العميل عن أي خسارة أو ضرر يقع على العميل في حالة إجراء أي معاملات غير مسموح بها على حسابات العميل حتى في حالة عدم وجود أي إهمال من جانبه. علاوةً على ذلك، لا يكون البنك ملزماً تجاه العميل عن أي خسارة أو ضرر ينتج عن فيروسات الكمبيوتر أو البرامج الخبيثة المشابهة التي قد تؤثر على أجهزة الكمبيوتر لدى العميل.

3. لا يكون البنك ملزماً بأي حال من الأحوال تجاه العميل أو أي شخص آخر (أشخاص آخرين) عن أي أضرار غير مقصودة أو غير مباشرة أو خاصة أو مرتبطة على غيرها أو تحذيرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فقدان الاستخدام أو خسارة الإيرادات أو الأرباح أو المدخرات.

4. يقر العميل بأن جميع المعلومات المقدمة من خلال الخدمة قد تم توفيرها كمعلومات مرجعية فقط ولا يُقصد بها التداول أو أية أغراض أخرى وأن البنك ليس مستشاراً استثمارياً أو تجارياً للعميل.

5. لا يقدم البنك أي ضمان أو إقرار أو تعهد صريح أو ضمني من أي نوع فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تسلسل أو دقة أو صدق أو موثوقية أو ملاءمة أو حداثة أو كمال أي معلومات، سواءً كانت ملائمة لأي غرض أم لا، ولا يجوز لأي من موظفي أو وكلاء البنك تقديم مثل ذلك الضمان أو الإقرار أو التعهد. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية (سواءً عن أي ضرر أو تعاقد أو خلاف ذلك) عن أي اعتماد من جانب العميل أو أي شخص آخر على المعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة.

6. يقر العميل بأنه يتحمل مسؤولية تحديد أسعار السوق بصفة مستقلة لأغراض التداول من خلال قنوات التداول المعتادة للعميل وكذلك المسؤولية عن التحقق من صحة المعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة قبل الاعتماد عليها أو التصرف بناءً عليها والسمي لطلب المشورة المهنية المستقلة بخصوص الشؤون القانونية والضريبية والشؤون الأخرى المتعلقة باستخدام الخدمة والمعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة وإجراء المعاملات بموجب ذلك الاستخدام وهذه الشروط والأحكام، والتي قد تؤثر على العميل بموجب كافة القوانين السارية.

7. سوف يتم توفير المعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة كما تم تقديمها إلى البنك وتحديد الجهة التي قدمت المعلومات إلى البنك بصفة مباشرة، إن أمكن. ولا يصادق البنك أو يقدم أي ملاحظات حول أي من المعلومات المقدمة من قبل أي من مقدمي المعلومات كما لا يتحمل أي التزام بمراجعة أي معلومات أو التحقق من صحتها.

(ط) الأمن

1. يتحمل العميل مسؤولية شراء وصيانة أية أجهزة مطلوبة حتى يتمكن العميل من الوصول بصفة مستمرة إلى الموقع الإلكتروني واستخدامه (مثل جهاز الهاتف أو الكمبيوتر الخاص بالعميل) وبرنامج الحماية من الفيروسات والوسائل الأمنية اللازمة لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل.

٢. يقر العميل بأنه قام بتقييم الخصائص الأمنية للخدمات المصرفية الإلكترونية ورأى أنها ملائمة لحماية كل واحد من مستخدمي الخدمة وحماية مصالح العميل عند استخدام الخدمة.
٣. يوافق العميل على ضمان التزام جميع مستخدمي الخدمة لدى العميل بهذه الشروط والأحكام والإجراءات الأمنية المذكورة أو المشار إليها فيها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التوصيات الأمنية الواردة في دليل المستخدم.
٤. إذا اشتباه العميل في وجود أمر غير صحيح من جانب أي من مستخدمي الخدمة فيما يتعلق بالخدمة أو إذا ترك أي من مستخدمي الخدمة العمل لدى العميل، فيجب على العميل اتخاذ كافة الخطوات المتاحة لضمان عدم تمكن مستخدم الخدمة من الوصول إلى الخدمة. ويتعهد العميل بإخطار البنك على الفور بإنهاء صلاحية وصول مستخدم الخدمة ذاك إلى الخدمة.

- (ي) **التعويض والصلاحيات**
١. يطلب العميل من البنك ويفوضه من وقت إلى آخر بالتصرف بناءً على التعليمات أو الطلبات الخطية التي يتم تقديمها إلى البنك فيما يتعلق بإدارة الخدمة عندما تكون موقعة من جانب مدير الخدمة. وقد تشمل تلك التعليمات والطلبات، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم طلبات من العميل إلى البنك من أجل ما يلي:
 - (أ) إلغاء أو استبدال أي من مستخدمي الخدمة من المؤسسة
 - (ب) أو إعادة تعيين أي من كلمات المرور
 - (ج) أو اتخاذ أي إجراء لتعزيز العمل المستمر والمنتظم للخدمة.
 ٢. يكون من حق البنك رفض التصرف بناءً على أي تعليمات أو طلبات خطية يتم إرسالها بالفاكس أو بوسيلة إلكترونية أخرى وفقاً للبند رقم ١ المذكور أعلاه. ومع ذلك، يوافق البنك على بذل ما في وسعه على نحو معقول لإخطار العميل بذلك الرفض.
 ٣. عند إرسال أي تعليمات أو طلبات خطية مشار إليها في البند رقم ١ أعلاه عبر الفاكس أو وسيلة إلكترونية أخرى، فإن العميل يطلب ويفوض البنك بموجبه بالتصرف من وقت إلى آخر بناءً على تلك التعليمات أو لطلبات دون الحاجة إلى تفويض أو إخطار آخر من العميل.
 - بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على ألا يكون البنك ملزماً تجاه العميل أو أي طرف آخر عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل أو أي طرف آخر ويكون ناتجاً عن كون الرسالة المرسله بالفاكس أو بوسيلة إلكترونية أخرى غير مسموح بها أو مزورة ويوافق العميل على تعويض البنك عن أية مطالبات أو طلبات تنشأ عن ذلك بالكامل.
 - لا يتحمل البنك المسؤولية عن أية خسائر تنشأ عن أي تأخير عند التصرف وفقاً للتعليمات الخطية رغم تقديمها وفقاً للبند "ط".
 ٥. يلتزم العميل بتعويض البنك ومسئوليّه وموظفيه المعنيين عن كافة الانتزاعات والدعاوى والطلبات والخسائر والأضرار والتكاليف والرسوم والمصاريف أيًا كان نوعها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الرسوم القانونية على سبيل التعويض الكامل) التي قد يتكبدها أي منهم، وكذلك عن كافة الدعاوى والقضايا التي قد يتم رفعها من جانب أي منهم أو ضد أي منهم فيما يتعلق بتقديم الخدمة أو المعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة أو ممارسة صلاحيات البنك أو الحفاظ على حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام، باستثناء ما إذا كان ذلك نتيجة احتيال أو إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد من جانب البنك أو مسؤوليه أو موظفيه.

- (ك) **الإنهاء**
١. يجوز لأي من الطرفين إنهاء الخدمة بعد تقديم إخطار لا تقل مدته عن يومي (٢) عمل إلى الطرف الآخر.
 ٢. يجوز لأي من الطرفين إنهاء الخدمة على الفور من خلال تقديم إخطار إلى الطرف الآخر إذا ارتكب الطرف الآخر مخالفة جسيمة لهذه الشروط والأحكام أو أصبح معسراً بموجب القوانين السارية في أي سلطة قضائية معنية.
 ٣. لن يؤثر الإنهاء على الحقوق وسبل الإنصاف المكفولة لأي من الطرفين حتى تاريخ الإنهاء، كما أنه لن يؤثر على أي شرط من هذه الشروط والأحكام من المفترض أن يظل سارياً بعد الإنهاء.
 ٤. عند إنهاء الخدمة، تظل كافة بنود هذه الشروط والأحكام التي يقتضي الغرض منها أن تظل سارية بعد إنهاء الخدمة سارية بكامل نفاذها وتأثيرها. وبصرف النظر عن الإنهاء، يجب على كل طرف مواصلة الالتزام بهذه الشروط والأحكام طالما كانت مرتبطة بأي من الانتزاعات أو المسؤوليات التي ينبغي أدائها أو التحرر منها.

- (ل) **الإخطارات والوكلاء**
١. يجوز للبنك في أي وقت تعيين وكيل أو أكثر لتقديم الخدمة بالكامل أو تقديم جزء منها. ويوافق العميل على أن يستفيد هؤلاء الوكلاء من أية بنود في هذه الشروط والأحكام مما يحد من التزامات البنك.
 ٢. يكون من حق البنك تحديد شكل الإخطار (سواءً كان خطياً أو بأي صورة أخرى) من وقت إلى آخر وتحديد أسلوب الاتصال فيما يتعلق بكل نوع من أنواع الإخطار المطلوب تقديمها بموجب الشروط والأحكام.
 ٣. يجوز تقديم جميع الإخطارات والإشعارات المطلوب تقديمها من البنك إلى العميل بموجب هذه الشروط والأحكام خطياً أو إلكترونياً من خلال الخدمة. وتعتبر جميع تلك الإخطارات قد تم استلامها من جانب العميل في الحالات التالية:

- (١) في حالة التسليم باليد، في وقت التسليم باليد أو ترك الإخطار أو الإشعار في آخر عنوان مقدم من العميل إلى البنك، بصرف النظر عن رد تلك الإخطارات والإشعارات لاحقاً.
- (ب) في حالة الإرسال بالبريد، بعد ثلاثة (٣) أيام عمل من الإرسال إلى آخر عنوان مقدم من العميل إلى البنك بصرف النظر عن رد تلك الإخطارات والإشعارات لاحقاً.
- (ج) في حالة الإرسال بالبريد الإلكتروني، على الفور بعد الإرسال إلى عنوان البريد الإلكتروني الذي تواصل العميل من خلاله مع البنك.
- (د) في حالة الإرسال بالبريد الإلكتروني من جانب البنك أولاً من خلال الخدمة، على الفور بعد إصدار الرسالة من جانب البنك.
- (هـ) في حالة النشر على الموقع الإلكتروني (المواقع الإلكترونية)، من خلال العرض و/ أو الإعلان، على الفور بعد ذلك النشر و/ أو العرض و/ أو الإعلان من جانب البنك.
٤. باستثناء ما إذا نصت هذه الشروط والأحكام أو بيان إخلاء المسؤولية للموقع الإلكتروني أو بيان الخصوصية عبر الإنترنت على طريقة تقديم الإخطار، يجب أن تكون كافة الإخطارات والمراسلات المقدمة من قبل العميل إلى البنك (مثل تعليمات إغلاق أي حساب (حسابات) لدى البنك) خطية وأن يتم تسليمها بالبريد أو باليد إلى البنك.

- (م) **القوة القاهرة**
١. لا يتحمل أي من الطرفين المسؤولية عن التأخر في أداء أي من التزاماته المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام أو عدم أداء أي من تلك الالتزامات إذا كان ذلك بسبب ظروف خارجة عن إرادته على نحو معقول، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، انقطاع أو تعطيل أو عدم توفر الاتصالات وأنظمة البيانات وأنظمة وخدمات الكمبيوتر أو الحرب أو الاضطراب المدني أو الإجراءات الحكومية أو الإضراب عن العمل أو الاعتصام أو حالات الإضراب الأخرى أو النزاعات التجارية (سواءً كانت تشمل موظفي أي من الطرفين أو موظفي طرف آخر). ولا يعد أي تأخر أو إخفاق من هذا النوع مخالفة لهذه الشروط والأحكام ويتم تمديد الوقت المحدد لأداء الالتزام المعني لفترة معقولة وفق الظروف.

- (ن) **المواقع الإلكترونية والرسوم والشروط الإضافية**
١. يوافق العميل على دفع رسوم البنك (إن وُجدت) نظير تقديم الخدمة وفق ما يقوم البنك بإخطار العميل به من وقت إلى آخر. ويحتفظ البنك بالحق في فرض رسوم على استخدام و/ أو إنهاء الخدمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فرض رسوم على تقديم الخدمات الإلكترونية وتعديل تلك الرسوم. ويجوز للبنك، بعد تقديم إخطار معقول إلى العميل، تعديل رسومه ومعدل تكرار دفعها وتواريخ دفعها في أي وقت. وتكون تلك الرسوم بالإضافة إلى أية رسوم خاصة بالخدمات المصرفية المعينة أو الخدمات الأخرى التي قد يقدمها البنك استجابة للأوامر التي يُصدرها العميل من خلال الخدمة.
 ٢. يتحمل العميل مسؤولية دفع أية رسوم هاتفية وأية رسوم يفرضها مقدم خدمة الإنترنت للعميل نتيجة استخدام العميل للخدمة.
 ٣. يفوض العميل البنك في تسوية أو تجميد أو خصم أية رسوم نظير تقديم الخدمة من أي من حسابات العميل.
 ٤. عندما يطرح البنك خدمات جديدة في إطار الخدمة، يجوز للبنك أداء ذلك بناءً على شروط إضافية سيتم إخطار العميل بها من وقت إلى آخر وفقاً لهذه الشروط والأحكام.
 ٥. يخضع الموقع الإلكتروني (تخضع المواقع الإلكترونية) الذي / التي يصل العميل من خلاله / من خلالها إلى الخدمة للتغيير من جانب البنك. ويجوز للبنك إجراء تلك التغييرات (بما في ذلك التغييرات على التخطيط) دون إخطار العميل، ما لم يكن من شأن تلك التغييرات أن تؤثر على أي حق أو التزام مكفول للعميل أو البنك بموجب هذه الشروط والأحكام أو إذا كان البنك قد وافق تحديداً على تقديم إخطار مسبق إلى العميل.
 ٦. يجوز للبنك تعديل هذه الشروط والأحكام بعد تقديم إخطار إلى العميل لا تقل مدته عن ثلاثين (٣٠) يوم عمل أو مدة أخرى أقصر من ذلك (باستثناء حالة إجراء أي تعديلات على رسوم البنك) وفق ما يتطلبه التشغيل الفعال للخدمة. وبعد وصول العميل إلى الخدمة واستخدامها بعد إخطاره بتلك التعديلات بمثابة موافقة من قبل العميل عليها.

- (س) **حقوق الملكية الفكرية**
١. يمتلك البنك ترخيصاً بالاستخدام أو يمتلك كافة حقوق النشر الخاصة بالموقع الإلكتروني الذي يصل العميل من خلاله إلى الخدمة وكذلك جميع العلامات التجارية والمواد الأخرى ذات الصلة المستخدمة على الموقع أو المقدمة من خلاله، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اسم بنك دبي الإسلامي وشعار بنك دبي الإسلامي.
 ٢. يقر العميل ويوافق على أن اسم بنك دبي الإسلامي وشعار بنك دبي الإسلامي والمعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة وشكلها وتنسيقها وطريقة أو أسلوب إعدادها واختيارها وتثبيتها وعرضها والتعبير عنها (يتشار إليها جميعها باسم "المعلومات السرية") من الأسرار التجارية والمعلومات السرية والممتلكات الخاصة بالبنك و/ أو مقدمي المعلومات ذوي الصلة. ولا ينتقل أو يتبذل إلى العميل أي حق أو ملكية أو فائدة في المعلومات المقدمة أو التي يتم الحصول عليها من خلال الخدمة، باستثناء حق الوصول إلى المعلومات بموجب هذه الشروط والأحكام. ويلتزم العميل بعدم تقديم أي تعهد أو الإتيان بأي تصرف قد يتم تفسيره على أن العميل يمتلك أي حق أو ملكية أو فائدة في المعلومات السرية.
 ٣. يلتزم العميل بعدم محاولة القيام بما يلي، باستثناء ما إذا تم السماح له بذلك بموجب هذه الشروط والأحكام، ولا يجوز له القيام بما يلي:
 - (أ) بيع أية معلومات سرية أو نقلها أو الإفصاح عنها أو التخلي عنها أو تأجيرها أو إصدار ترخيص بها من الباطن أو مشاركتها أو إقرانها أو توزيعها أو إرسالها أو إذاعتها أو بثها أو تعميمها أو ترينلها أو إعادة إنتاجها أو نسخها أو تقديمها أو نشرها على أي نحو آخر بأي صورة وبأية وسائل إلى أي شخص آخر أو استغلال أية معلومات سرية بصورة تجارية.
 - (ب) أو إزالة أي علامة ملكية موجودة في المعلومات السرية أو تظهر معها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي علامة تجارية أو إشعار بحقوق النشر، أو طمسها أو نقلها أو تعديلها بأي طريقة كانت.
 - (ج) أو دمج أو إدخال المعلومات السرية مع أية برامج أخرى.
 ٤. يُسمح للعميل فقط بالطباعة أو النسخ أو التنزيل أو التخزين المؤقت للمستخرجات من الموقع الإلكتروني (المواقع الإلكترونية) للبنك ليطلع عليها العميل أو ليستعين بها عند استخدام الخدمة. ولا يجوز للعميل تعديل أي شيء ويُحظر عليه أي استخدام آخر للمستخرجات إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك. ولا يجوز للعميل استخدام أي جزء من الموقع الإلكتروني للبنك عبر أي موقع إلكتروني آخر أو ربط أي موقع إلكتروني آخر بالموقع الإلكتروني للبنك دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

(ع) الروابط على الموقع

١. قد يتضمن الموقع الإلكتروني روابط على الموقع تتيح للعميل الوصول إلى مواقع إلكترونية لشركات أخرى.
٢. قد لا توفر المواقع الإلكترونية ذات الروابط على الموقع المضمنة أية حماية تنظيمية في منطقة السلطة القضائية الخاصة بالعميل ولا يتحمل البنك المسؤولية عن استخدام العميل للمواقع الإلكترونية ذات الروابط على الموقع المضمنة ويتحمل العميل كافة المخاطر والمسؤوليات التي قد تنشأ عن الوصول إلى تلك المواقع الإلكترونية من خلال الرابط على الموقع كما ينصح العميل بقراءة شروط وأحكام استخدام تلك المواقع الإلكترونية. ويوصى العميل أيضاً بقراءة بيانات سياسة الخصوصية لتلك المواقع الإلكترونية قبل تقديم أية معلومات شخصية.
٣. لا تمثل الروابط على المواقع الإلكترونية غير الخاصة بالبنك الموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك مصادقة من جانب البنك على تلك المواقع الإلكترونية الخاصة بجهات أخرى.

(ف) التشفير

١. ينبغي أن يعلم العميل أن البنك يستخدم مستوى عاليًا للغاية من التشفير، وقد يكون استخدام تلك المستويات من التشفير غير قانوني في بعض السلطات القضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتحمل العميل، إذا كان خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، مسؤولية ضمان السماح باستخدام العميل للخدمة وفق القوانين المحلية للمنطقة التي يوجد بها العميل ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر يقع على العميل نتيجة عدم القدرة على استخدام الخدمة في تلك السلطات القضائية.

(ص) الإعلانات

١. قد يقوم البنك من وقت إلى آخر بالإعلان عن المنتجات أو الخدمات الخاصة به أو تلك الخاصة بجهات خارجية على الموقع الإلكتروني الذي يصل العميل من خلاله إلى الخدمة أو من خلال الخدمة نفسها. وإذا طلب العميل، في الاتفاقيات الأخرى بين العميل والبنك، ألا يرسل البنك إلى العميل أية مواد تسويقية (أو إذا قام العميل بذلك في المستقبل)، فإن العميل يوافق على ألا يسري هذا القيد على تلك الإعلانات الإلكترونية ويوافق على تلقي تلك الإعلانات عند الوصول إلى الموقع الإلكتروني أو الخدمة الخاصة بالبنك أو كليهما.

(ق) أحكام عامة

١. تمثل هذه الشروط والأحكام الاتفاق الكامل بين العميل والبنك فيما يتعلق باستخدام الخدمة وتحل محل كافة الاتفاقيات والمراسلات والتعهدات والمناقشات السابقة بين العميل والبنك فيما يتعلق بالخدمة. ولا تتأثر أية اتفاقيات أخرى بين البنك والعميل و/ أو التوضيحات المتعلقة بإدارة حسابات العميل.
٢. إذا كان العميل يمثل شركة أو شركة، بمقتضى الحال، فإن الشروط والأحكام تظل سارية ما لم يتم إلغاؤها من خلال تقديم إخطار من قبل السلطة المعنية في تلك الشركة أو الشركة، وذلك بصرف النظر عن أي تغيير في اسم الشركة أو دخول شريك أو مساهم جديد (شركاء أو مساهمين جدد) أو انتهاء عضوية أولئك الأشخاص في الشركة أو الشركة بسبب الوفاة أو خلاف ذلك.
٣. يوافق العميل على الالتزام بكافة قوانين حماية البيانات السارية والقوانين الأخرى المتعلقة بنفس الأمر أو ذات الغرض المشابه في كافة السلطات القضائية ذات الصلة.
٤. تعد بنود هذه الشروط والأحكام منفصلة عن بعضها البعض وإذا أصبح واحد منها أو أكثر غير صالح أو غير قانوني أو لا يمكن إنفاذه، تظل باقي البنود سارية دون تأثير على أي نحو.
٥. لا تتضمن هذه الشروط والأحكام ما من شأنه التأثير على أي حق مكفول للبنك للخصم أو الجمع بين أية حسابات يدخل إليها العميل عبر الإنترنت.
٦. يقر العميل ويقبل و يوافق على أنه قد يتعرض لمخاطر أثناء استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وبأنه سيعرض البنك عن أي و جميع الخسائر و الأضرار التي يتحملها أو يتكبدها و الناشئة عن استخدامه للخدمات المصرفية الإلكترونية للبنك.

(ك) القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي:

١. تخضع هذه الشروط والأحكام وتُفسر وفقاً لقوانين إمارة دبي والقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الحد الذي لا ينطبق عليه ذلك.
٢. تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية كما تحددها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.
٣. يخضع العميل بشكل نهائي وغير مشروط للاختصاص القضائي لمحاكم دبي. التقديم إلى هذه الولاية القضائية لا (ولا يجوز تفسيره على أنه) يحد حق البنك في رفع دعوى ضد العميل في محاكم أي ولاية قضائية مختصة أخرى ولا يجوز بدء الإجراءات في أي شخص أو أكثر من السلطات القضائية تمنع بدء الإجراءات في أي ولاية قضائية أخرى، سواء بشكل متزامن أم لا.

أحكام أخرى

١. الإنهاء: دون المساس بما نص عليه في البند أولاً/ ٢٤ من هذه الإتفاقية يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا العقد في أي وقت بعد قيامه بإخطار الطرف الآخر خطياً بمهلة إخطار لا تقل عن شهر واحد قبل إنفاذ ذلك الإنهاء، ومع ذلك فإن هذا الإنهاء لا يمس شروط حساب الوديعة الاستثمارية المطلقة الواردة في البند ثانياً/ ٣ من هذه الإتفاقية بشأن إنهاء/ سحب الوديعة الاستثمارية المطلقة والتي ستظل سارية ونافذة بين الطرفين لحين إنهاؤها وفق ما نصت عليه تلك الشروط.
٢. العناوين الجانبية: إن العناوين الجانبية لبنود هذه الشروط والأحكام هي لسهولة الإحالة إليها فقط ولا ينبغي استخدامها في تفسير أو تطبيق نصوص هذه الشروط والأحكام.
٣. نفاذ التعاقد والتغييرات: يقر التعامل و يوافق بأنه قد فهم فهماً تاماً كافة الأحكام والشروط وأنه لم يكن تحت تأثير أي غلط أو تدليس أو إكراه كما يحق للبنك إدخال التعديلات على هذه الأحكام والشروط في أي وقت مع اخطار المتعامل بذلك بأية وسيلة يراها مناسبة. تسود أحكام النص العربي في حال وجود تعارض أو اختلاف بين النص العربي و النص الإنكليزي لأحكام وشروط إتفاقية الخدمات المصرفية.
٤. القوانين السارية والسلطة القضائية: هذه الشروط والأحكام لاتفاقية الخدمات المصرفية، تخضع حسابات العميل وجميع الشؤون الأخرى ذات الصلة لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك دبي الإسلامي، كما تخضع للسلطة القضائية لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.
٥. يخضع العميل بصورة نهائية وغير مشروطة للسلطة القضائية لمحاكم دبي. ولا يحد الخضوع لتلك السلطة القضائية (ولاً يُفسر على أنه يحد) من حق البنك في رفع الدعاوى القضائية ضد العميل في محاكم أي سلطة قضائية أخرى كما لا يحول رفع الدعاوى القضائية في أي سلطة قضائية أو أكثر دون رفعها في أي سلطة قضائية أخرى، سواءً كان ذلك بصورة متزامنة أم لا.
٦. لوائح الضريبة:
 - أ. تسدد جميع المبالغ المذكورة في هذه الاتفاقية أو المستحقة على المتعامل بموجبها دون خصم أو اقتطاع عن أي ضريبة/الضريبة. وإذا أوجب أي قانون سار وما يطرأ عليه من تعديل من وقت لآخر أو المعدل بالمراسلات السائدة حينئذ لأي هيئة ضريبة اتحادية ذات صلة، يتحمل المتعامل هذا الخصم أو الاقتطاع من حسابه الخاص، ويلتزم بدفع المبلغ كاملاً كما كان قبل الخصم.
 - ب. لا تشمل جميع المبالغ المذكورة في هذه الاتفاقية أو المستحقة على المتعامل بمقتضاها، سواء كان المبلغ مدفوع كدفعة مقدمة أو كتأمين أو كرسوم ثابت أو غير ذلك، أي ضريبة/الضريبة، ومنها ضريبة القيمة المضافة. وإذا استحققت أي ضريبة قيمة مضافة بموجب هذه الاتفاقية، يزيد المبلغ المستحق عن التوريث (غير شامل ضريبة القيمة المضافة) بمقدار قيمة ضريبة القيمة المضافة المطبقة بالسعر السائد.
 - ج. يعرض المتعامل البنك عن أي خسارة أو تكليف (ومنها أي تكاليف تنفيذ) أو التزام (وكذلك أي التزام ضريبي، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر، ضريبة القيمة المضافة، إن كانت مطبقة) أو مطالبة أو طلب أو ضرر يتحملة البنك في سبيل أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية حسب القانون، طالما أن البنك تحمل هذا المبلغ فعلياً أو لم يستردها.
٧. ملاحظة إلى قطاع الأعمال: يرجى العلم أنه في حالة ظهور أي رسوم في أي عقد، يجب أن تكون مصحوبة بصياغة تنص على وجه التحديد "باستثناء ضريبة القيمة المضافة".
٨. أقر أنا / نقر نحن بموجبه بأنني/ أننا أفوض/ نفوض بشكل نهائي وغير مشروط بنك دبي الإسلامي (ويقصد به، قطعاً للشك باليقين، بنك دبي الإسلامي، وفروعه، والشركات الفرعية التابعة له، والمكاتب الممثلة له، ووكلائه أو وكلاء تلك الفروع والشركات الفرعية، أو أي شخصية اعتبارية تخضع لسيطرته "البنك") وفق خيار البنك المنفرد وبحسب ما يعتبره البنك مناسباً من وقت لآخر، لاستعمال قنوات وكالات التحقق المعتمدة التابعة له و/أو إعداد مراجع و/أو الاستعلام من أي مصدر معلومات (أي جهة محلية أو دولية، أو أية هيئة تصنيف ائتماني، أو أي شخص آخر أو بنك أو مؤسسة مالية / جهة أخرى تمتلك هذه المعلومات)، و/أو أي شخص و/أو كيان محدد أو مخول لمشاركة هذه المعلومات في هذه الاستمارة، وأفوض/ نفوض البنك بشكل نهائي وغير مشروط للحصول على أية معلومات ائتمانية و/أو كشوف الحسابات البنكية و/أو معلومات التسهيلات المالية الخاصة بي/بنا من أي من البنوك و/أو المؤسسات المالية و/أو البنوك و/أو وكالات تحصيل الديون و/ أو مكاتب الائتمان و/أو من أية معلومات مالية أخرى يحصل عليها البنك ذاته و/أو المراجع التي يتم الاتصال بها و/أو المؤسسات المالية و/أو البنوك و/أو وكالات تحصيل الديون و/ أو مكاتب الائتمان و/أو أي شخص أو كيان آخر يفصح للبنك عن أية معلومات مالية و/أو مستندات ذات العلاقة يطلبها بخصوصي/ بخصوصنا و/أو في حياته.
٩. أي تعليمات دفع غير منفذة بما في ذلك الشيكات المرتجعة سوف تنعكس في تقرير شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية الأمر الذي سيؤثر سلباً على مصداقية العميل.
٨. وقع المتعامل على طلب فتح الحساب المرفق وذلك بعد إطلاعهم وفهمهم للشروط والأحكام الواردة هنا.